النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام
عن الخط الديمقراطي الثوري

■ العدد : 640 ■ من 5 الى 11 فبراير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

سعاد براهمة:

ضيف العدد

التشريع المخزني: حدود الإستقلالية وخدمة الاستبداد بخنق الحريات وضرب الحقوق

التشريعات المخزنية تجسد حدود استقلالية المؤسسات وتوظيفها لخدمة الاستبداد وضرب الحقوق وخنق الحريات 15

إيران بين خيارات الاستسلام والإذعان أو المواجهة المكلفة والخراب 11

كأس أفريقيا بالمغرب: الرياضة كجهاز إيديولوجي لإعادة إنتاج التبعية 12

النهج الديمقراطي العمالي يطالب باعلان المناطق المتضررة من الفيضانات والثلوج، مناطق منكوبة 02

كلمة العدد:

ودعنا سنة 2025 وشعبنا لم يعش أجمل أيامه بعد

بكل الأمل نستقبل السنة الجديدة ونودع سنة ولت بكل آلامها، وهول التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني وهو يتعرض للإبادة الجماعية في غزة على أيدي القتلة المجرمين الصهاينة، ومن سلحهم وموّلهم من دول امبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن فتح موانئه للبواخر الناقلة للأسلحة والعتاد العسكري المستعمل في هذه الحرب الإجرامية من طرف الأنظمة المطبعة وضمنها النظام المغربي. لقد تحدى تحدي إرادة شعبه وقواه المساندة لحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام ومن أجل تقرير مصيره.

ودعنا سنة أيضا عانى فيها الشعب السوداني من ويلات الحرب والجوع والترحيل، وقدم فيها مئات الآلاف من الضحايا والمنكوبين.

ودع شعبنا أيضا سنة تعرض فيها شباب جيل زد للتنكيل والقمع وإطلاق الرصاص الحي، والاعتقالات بالآلاف والمحاكمات بالمئات وإصدار عشرات السنين من السجن؛ لا لشيء سوى خروجه للمطالبة بالحق في التعليم والعلاج والشغل...

ودع شعبنا سنة 2025 وقد ازدادت أزمة النظام القائم تفاقما، وهو الذي عجز عن حل المعضلات الكبرى. ولولا لجوئه للمديونية لما استطاع توفير الجزء الأساسي من الغذاء أو الطاقة والدواء.

انصرمت سنة 2025 مخلفة وراءها المزيد من ارتهان البلد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وودع شعبنا سنة 2025 وقد أصبح التطبيع مع الكيان الصهيوني جزءا مكونا للإرادة التي تحكم توجيهات المغرب، وبذلك اشترى النظام بوليصة الحماية ودخل نادي الحلفاء للكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية.

استقبل شعبنا السنة الجديدة وكله عزم على تحويل دروس معاركه السابقة إلى فرن يصهر إرادة التحرر من ربقة التبعية والإذعان للأوامر الامبريالية. وهي مناسبة لتجديد العزم على مواصلة النضال وتقديم المزيد من التضحيات. فكيف استقبلت القوى الديمقراطية السنة الجديدة؟

من خلال الرصد والمتابعة يظهر أن الكثير من هذه القوى لم يطرح على نفسه هذا السؤال، وبقي مجرورا مع الأحداث غائبا عن الساحات، يكتفي بإصدار البلاغات والبيانات للإدانة والتنديد والإعلان عن التضامن من باب رفع الحرج والعتب. أما البقية من هذه القوى فلا زالت بدورها هامشية ومشتتة الصفوف نجدها في صلب بعض المعارك وغائبة عن أكثريتها.

من جهتنا نحن في حزب النهج الديمقراطي العمالي استقبلنا سنة 2026 ونحن عازمون على تقوية هذا الصرح العظيم الذي أسسناه سنة 2022 وهو الحزب المستقل للطبقة العاملة. نحن ماضون في رعاية عوده حتى يتقوى ويتصلب أكثر وهو يخوض معارك الصراع الطبقي التي استطاع الالتحام بها ومتابعة تلك التي لم يكن في صلبها عبر البحث عن مكامن الخلل التي لم تجعله في غمار تلك المعارك. واستقبلنا هذه السنة الجديدة بإطلاق أشغال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني السادس لحزبنا، وهي فرصة الاشتغال على دروس التجربة وتعميق الخط النظري والسياسي وتطوير الخط التنظيمي للإجابة على متطلبات الفترة المقبلة وتحويل الحزب إلى هياة اركان خوض الطبقة العاملة المغربية للصراع الطبقي والسير قدما نحو إنجاز مهامها في بناء المجتمع الجديد مجتمع التحرر والانعتاق من الاستغلال الطبقي والهيمنة الرجعية والامبريالية على مقدرات بلادنا وتحقيق السيادة الكاملة.

إننا مقتنعون بأننا لن نستطيع إنجاح مؤتمرنا السادس إلا وسط المعارك الطبقية وضمن معمعان الصراع الطبقي بدون هوادة؛ لأننا واثقين وبحكم التجربة التاريخية بأن الحزب يبنى تحت نيران العدو ومن خلال خوض المعارك الفكرية والسياسية لتوضيح المشروع وتمكين العمال والعاملات من تملك النظرية الماركسية اللينينية والاسترشاد بها كمنهج للتغير وإنجاز المهام التاريخية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

بيان حزب النهج الديمقراطي العمالي

– يتضامن مع سكان المناطق المتضررة من جراء الفيضانات والثلوج، ويحمل الدولة المسؤولية عن معاناتهم ويطالب بإعلان تلك المناطق مناطق منكوبة.

–يدعو إلى تصعيد النضال الشعبي ضد الهجوم الرأسمالي المخزني على المكتسبات والحريات العامة ومن أجل إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني.

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه في دورته العادية يوم السبت 31 يناير 2026 بالرباط، حيث تدارس مجمل القضايا الراهنة على كافة المستويات، وقرر إعلان ما يلي:

–إن تشكيل ما يسمى ب"مجلس السلام" المزعوم المتعلق بغزة من طرف الإدارة الأمريكية يشكل تحديًا صارخًا لكل المؤسسات والاتفاقات والمواثيق الدولية، هدفه تصفية القضية الفلسطينية وتسريعً وتيرة بسط الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على الدول والشعوب بقوة الحديد والنار، وجعل مصير العالم رهينًا بالمخططات الإمبريالية الأمريكية الصهيونية. وفي هذا السياق يدين المكتب السياسي بشدة توقيع وانضمام النظام المخزني لهذا المجلس المشؤوم والذي يؤكد بوضوح الرضوخ اللامشروط للوصاية الأمريكية الصهيونية، ويدعو إلى تعزيز النضال ضد كل محاولات توريط بلادنا في المخططات الإمبريالية الصهيونية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على المقاومة الفلسطينية ومقاومة الشعوب والدول الوطنية في المنطقة وعبر العالم.

–يدين بشدة التهديدات الأمريكية الصهيونية بشن الحرب على إيران والتدخلات السافرة في شؤونها باستغلال الاحتجاجات الشعبية على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لزرع القلاقل والفوضى وتفجير الصراعات العرقية والطائفية في أفق إسقاط النظام، كما حدث في سوريا، للسيطرة على البلاد كحلقة ضرورية في الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة المطلقة على المنطقة تنفيذا لمخطط «الشرق الأوسط الجديد».

–يستنكر بشدة تمادي النظام المخزني في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني وفتح الأبواب للصهاينة لتدنيس بلادنا. وفي هذا الإطار يندد المكتب السياسي بقيام بعض الصهاينة والمطبعين برفع العلم الصهيوني مع ترديد شعارات مستفزة لمشاعر الشعبين المغربي والجزائري بمنطقة «بين لجراف « الحدودية بين المغرب والجزائر، ويحيي المبادرات النضالية الجادة التي فضحت هذه المناورات الخيانية التطبيعية.

– يجدد تضامنه مع نضالات المحامين/ات في مواجهة مشروع قانون المحاماة 66.23 الذي يستهدف ضرب استقلالية ونزاهة مهنة المحاماة ومبدأ العدالة القضائية، ويجدد استعداده للانخراط في النضالات الجارية لضمان استقلال السلطة القضائية عن التوجهات والإملاءات المخزنية.

–يتضامن مع كافة نضالات الطبقة العاملة ومنها نضالات عمال/ات شركة رونو بطنجة المهددون/ات بالطرد، وعمال/ات قطاع النسيج في كل من طنجة ومكناس، والعمال/لات الزراعيين/ات ونساء ورجال التعليم الأولي وكافة الموظفين/ات والفئات الشغيلة. ويتوجه إلى الطبقة العاملة وعموم المناضلين/ات للمشاركة المكثفة والواسعة في القافلة الوطنية التضامنية مع عمال/ات سيكوميك بمكناس يوم 15 فبراير 2026، والتي دعت إليها اللجنة الوطنية لدعم عمال/ات سيكوميك.

–يتضامن مع سكان كريان لبرادعة بالمحمدية الذين تم هدم مساكنهم وتشريدهم دون توفير بدائل لهم في ظل قساوة الظروف المناخية من أمطار وبرد.... كما يتضامن مع سكان المناطق الجبلية المحاصرون بالثلوج ويفتقرون لوسائل التدفئة والمؤن الغذائية والأدوية والخدمات الأساسية...

–يسجل عجز الدولة المخزنية عن مواجهة تداعيات الكوارث الطبيعية والتساقطات المطرية الغزيرة التي أغرقت مناطق واسعة من بلادنا والتي خلفت آلاف الضحايا، وخاصة في الشمال، حيث وصلت ذروتها في الإخلاء التام لمدينة القصر الكبير المنكوبة وتشريد سكانها بدون بدائل ملموسة ومناسبة، وفي ظل الإهمال وضعف تدخلات الإنقاذ وتأخرها، مما يفضح شعارات النظام حول «الدولة الاجتماعية» و«التنمية» و«المغرب الصاعد» وغيرها من الشعارات الزائفة. ويشيد بالتضامن الشعبي مع المتضررين/آت من الفيضانات التي كشفت، بالملموس، حجم التهميش والعزلة المضروبين على المناطق المتضررة كنتيجة موضوعية للسياسات الطبقية والمجالية المنتهجة منذ الاستقلال الشكلي وإلى الآن. ويطالب بإعلان المناطق المتضررة مناطق منكوبة تفرض تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية لإنقاذ المتضررين، وتعويضهم عن الخسائر التي مست مساكنهم وممتلكاتهم وأنشطتهم الاقتصادية.

–يساند نضالات الحركة الطلابية بكل المواقع الجامعية ضد القانون التخريبي 59.24. ويطالب بإطلاق السراح الفوري لمعتقلي أوطم بالقنيطرة، ويدعم معركتهم المشروعة الرافضة للتوجهات الطبقية للنظام القائم، مع الاستعداد للانخراط في كل المبادرات دفاعًا عن التعليم العمومي. ويدعو كافة الفصائل الطلابية التقدمية والديمقراطية إلى تسطير ملف مطلبي موحد في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، إلى جانب الإطارات المناضلة، من أجل التصدي للمخططات التصفوية المخزنية في مجال التعليم.

–يجدد نداءه لكل القوى المناضلة من أجل توحيد الجهود للنضال في مواجهة الهجوم المخزني على حرية التعبير والتظاهر والتنظيم وللضغط من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومنهم معتقلو حراك الريف وحراك جيل « زاد».

يتضامن مع نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وكافة المعطلين من أجل الحق في الشغل والكرامة.

–يشيد المكتب السياسي بانخراط مناضلات ومناضلي الحزب في كل جبهات النضال والصمود إلى جانب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وقتها المناضلة، وينوه بالاستعدادات الجارية التحضيرية للمؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي، كركيزة أساسية في مواصلة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، وهي مهمة مركزية لإنجاز التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي.

المكتب السياسي
01/2026/ 31

الجمعية تدين انتهاك الولايات المتحدة لحقوق الشعوب، وتدعو إلى إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة وصيانة المشترك الإنساني

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومعها القوى الديمقراطية والحية في العالم، بقلق بالغ، استمرارَ تغوّل الولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها للسلم العالمي، من خلال اعتداءاتها المتواصلة على دول أمريكا اللاتينية، واختطافها لرئيس دولة فنزويلا وزوجته ونقلهما إلى نيويورك، في محاولة فاضحة لفرض الوصاية الإدارية على فنزويلا والتحكم في قرارها السيادي، واستغلال ثرواتها النفطية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب تهديدها لعدد من الدول، من بينها: كوبا، المكسيك، غرينلاند، وإيرلندا، وحشد أسطول ضخم وتعبئة مختلف قطع ترسانتها العسكرية للانقضاض على إيران، وممارسة العدوان ضدها بمعية الكيان الصهيوني.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية كل الحدود، حين أعلنت عن تأسيس ما يُسمّى بـ«مجلس السلم»، وتعيين أعضائه من طرف ترامب، لممارسة الوصاية والولاية على المنطقة، بدل الاحتكام إلى المؤسسات، في تحدٍّ سافرٍ للقانون الدولي وللدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، مع ما يحمله ذلك من ملامح مشروع استعماري جديد، وانحياز فاضح للاحتلال الصهيوني، وسعي للتحكم في العالم عبر مجلس فاقد للشرعية والمشروعية، جرى توسيع صلاحياته من الإشراف على إدارة القطاع وإعمار غزة، ليُحوَّل إلى إطار دولي عام لتدبير النزاعات، متجاوزا بذلك صلاحيات مجلس الأمن الدولي.

إن خلق بنية سياسية تهدف إلى تفكيك الأمم المتحدة وتقويض القانون الدولي، وإعادة هيكلة مجلسها عبر إشراك المتورطين في الحروب والاعتداء على الشعوب، وعلى رأسهم نتنياهو، المطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية كمجرم حرب، يُعدّ شكلا من أشكال الحماية السياسية للكيان الصهيوني وخدمة مباشرة لمصالحه. ويتجلى هذا التواطؤ بوضوح من خلال الصمت المريب إزاء ما يجري في غزة، من استمرار الاغتيالات والقصف، وتعذيب الأسرى، ومحاصرة الفلسطينيين داخل خيام مهترئة، واستشهاد العديد من الأطفال بسبب قساوة الطقس، إلى جانب هدم مقرات الأونروا، واعتداء الكيان الصهيوني على المنظمة الأممية، وقتل الصحافيين، في محاولة ممنهجة لتصفية غزة والقضية الفلسطينية.

وأمام استمرار الغطرسة الإمبريالية الأمريكية، فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نعلن للرأي العام ما يلي:

- إدانتنا الشديدة للمخططات الإمبريالية الأمريكية الهادفة إلى فرض الهيمنة على العالم، وإشعال النزاعات والحروب، وإخضاع الدول ونهب ثرواتها؛
- رفضنا المطلق لتقويض أسس الأمم المتحدة وهياكلها، والعصف بالقانون الدولي العام، والانكار التام لحقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني، ضامين صوتنا لكل الهيئات والمنظمات والدول الداعية إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وانقاذها من الإفلاس والتوقف عن أداء مهامها، وعدم الانجرار وراء خلق عالم منفلت من أية رقابة قانونية دولية؛
- اعتبارنا أن ما يُسمّى بـ«مجلس السلم» ليس سوى محاولة مكشوفة لتفكيك الأمم المتحدة والقانون الدولي على مرأى ومسمع من العالم، ومنح رئيس الولايات المتحدة صلاحيات مطلقة للتدخل في شؤونها الداخلية؛
- إدانتنا لتهافت عدد من الدول العربية المطبّعة، ومن بينها المغرب، على القبول بالانضمام إلى دعوة واشنطن والتوقيع على الميثاق المشؤوم للمجلس، في تحدٍّ سافر لإرادة شعوبها؛
- دعوتنا كل الشعوب التوّاقة إلى الحرية والكرامة والسلام إلى التصدي للمخططات الإمبريالية الأمريكية-الصهيونية، والانخراط الواسع في الدفاع عن الشرعية والمشروعية الدولية المتوافق حولها منذ سنين، والعمل على صيانة وحفظ المشترك الإنساني، وتعزيز روح التضامن مع الشعوب المستهدفة والمهدَّدة، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال الصهيوني، إلى أن يتم تحرير كامل أراضيه.

المكتب المركزي:
الرباط، في 02 فبراير 2026

الجمعية المغربية لحقوق الانسان بتطوان تتضامن مع ضحايا الفيضانات وتطالب بتوفير شروط ايواء تضمن كرامتهم

يتابع فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بتطوان باهتمام وقلق بالغين، تطورات الوضع الذي تعيشه المدينة على خلفية الاضطرابات الجوية التي تشهدها مناطق الشمال الغربي وتبعا للنشرة الانذارية 33/2026 بتاريخ 02 فبراير 2026. اصدرت لجنة اليقظة مجموعة من التوصيات والاجراءات الإحترازية الضرورية لتفادي مخاطر فيضانات مرتقبة على اثر تساقطات مطرية وصفت ب» القياسية».

وتفعيلا لهذه الإجراءات الإحترازية شرعت السلطات المحلية صبيحة يوم الثلاثاء 03 فبراير 2026 في عملية اخلاء مجموعة من الاحياء واجلاء ساكنيها ويتعلق الأمر بالخصوص بحي كويلما، حي موكلاثة وحي البويرو بعض الاحياء المجاورة لواد «المحنش».

اننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع تطوان اذ نهيب بكل المواطنين /ات اخذ كل الاحترازات الواجبة لتفادي المخاطر و الحرص على امنهم و تجنب التواجد بالاماكن المهددة لمخاطر الفيضانات او الانجراف، نؤكد ما يلي :

. تضامننا ودعمنا المطلق للمواطنين والمواطنات الذين تعرضوا لاضرار وخسائر مادية و معنوية .

- تسجيل الفرع ضعفا في تواصل السلطات مع ساكنة المدينة و سكان الأحياء المعنية بالإخلاء بحيث توصلت الساكنة بخبر الاخلاء بشكل عشوائي صبيحة اليوم الثلاثاء مما خلق إرتباكا و توترا و ذعرا عند الساكنة كما هو واضح في التصريحات المتداولة للساكنة على مواقع التواصل الاجتماعي .

. ضرورة التزام السلطات المحلية بتواصل شفاف و واضح مع الساكنة قبل اتخاذ اي اجراء احترازي خاصة المتعلق بالاخلاء او اجلاء الساكنة .

. تاكيدنا على ضرورة توفير الظروف الملائمة للساكنة الذين تم اخلاءهم و ضمان سير هذه العملية في ظروف تحفظ كرامة المواطنين/ات وأمنهم.

. ضرورة تحمل السلطات المحلية مسؤوليتها في إيواء ضحايا فياضانات القصر الكبير الوافدين على المدينة بشكل اضطراري و تأمين سلامتهم .

. دعوتنا كل القوى الديمقراطية و المدنية و عموم المواطنين /ات إلى تكثيف التضامن مع المتضررين و إطلاق مبادرات تخفف من معاناتهم .

تطوان في 03 فبراير 2026

بائعو السمك بوجدة:

من نضال مشروع إلى تنظيم غامض بعد إدراج مشروع السوق بجانب سوق الفلاح

بوسماحة بهلول

في دورة المجلس الجماعي ليوم 02 فبراير 2026، أدرج مشروع بناء سوق خاص ببائعي السمك والجزارين بجانب سوق الفلاح بوجدة ضمن جدول الأعمال. هذا الإدراج لم يكن صدفة، بل نتيجة نضال ميداني مشروع خاضه بائعو السمك تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بوجدة ، خصوصاً بسوق سيدي عبد الوهاب، دفاعاً عن الحق في الشغل، التنظيم المهني، وتحسين ظروف العيش. وقد توّج هذا المسار بلقاء رسمي مع والي الجهة بتاريخ 19 دجنبر 2025، ما شكّل اعترافاً مؤسساتياً بعدالة المطلب.

غير أن إدراج المشروع خلال الدورة كشف سريعاً عن حدود الاستجابة الرسمية، وعمّق المخاوف حول طبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للسوق، وتحويله من مطلب اجتماعي إلى ملف تقني غامض يُدار من فوق.

إدراج المشروع: مكسب نضالي أم احتواء تقني؟

رغم أن إدراج المشروع يُحسب كمكسب نضالي، فإن تحويل المطلب الاجتماعي الواضح إلى مشروع بدون معطيات واضحة خلال الدورة، دون إشراك فعلي للمعنيين، يظهر أن الاعتراف بالمطلب يتم تفريغه من مضمونه.

فالمجلس لم يتوفر على: أي تصميم منشور للسوق ولا غلاف مالي محدد ولا معايير للاستفادة ولا معطيات عن الشركاء في عملية البناء. وهذا يجعل التنظيم الحالي أداة احتواء أكثر من كونه حلّا اجتماعيًا.

الجزارون داخل التصميم... والغموض قائم

رغم تأكيد رئيس الجماعة على إدراج الجزارين داخل التصميم، إلا أن الإدماج ظل شفوياً وغير محدد رسمياً. كما أشار رئيس الجماعة إلى:

- بناء السوق بطابقين تحت الأرض
- مدخل خاص من سوق الفلاح لفئة معينة من التجار الحاصلين على رخص

السؤال المركزي يظل: هل الإدماج حقيقي وعادل، أم شكلي لتغطية تحويل المطلب من قضية اجتماعية إلى مشروع استثماري؟

في منطق الأسواق، الطابق الأرضي لا يساوي الطابق السفلي؛ الوصول إليه مسألة دخل واستمرارية مهنية، والطابق تحت الأرض غالبا ما يكون تهميشا متعمدا.

تدخلات المستشارين: أزمة ديمقراطية محلية

زاد من حدة الشكوك، تدخل عدد من المستشارين السياسيين خلال الدورة، حيث عبّروا عن استيائهم لعدم توصلهم بأي تصميم أو غلاف مالي للسوق، ولا عن تفاصيل الشركاء في البناء.

هذا المعطى يكشف أن:

- المشروع يُناقش دون وثائق مرجعية
- القرار يُدار بمنطق الإعلان لا التخطيط
- المؤسسة المنتخبة مجرد غرفة تزكية

وغياب الشفافية يفتح الباب أمام تساؤلات جدية حول:

- من سيموّل المشروع؟
- ما الكلفة الفعلية؟
- طبيعة الشراكة: عمومية أم مختلطة؟
- وهل السوق مرفق اجتماعي أم مشروع استثماري؟

الاحتجاج داخل القاعة: الضغط معيار

شهدت الدورة حضور بعض التجار الحاصلين على رخص، ورفعوا لافتات احتجاجية للمطالبة بالاستفادة، مما يؤكد أن: القرار لم يُبنَ على معايير معلنة بل بدأ يخضع لمنطق الضغط والسبق. وهو ما يُنذر بتحويل ملف جماعي إلى تنافس داخلي بين المهنيين، يفتت الصف ويضعف وحدة النضال.

من سيدي عبد الوهاب إلى سوق الفلاح: ماذا تغيّر؟

النضال الذي بدأ في سوق سيدي عبد الوهاب كان واضح الأهداف: تنظيم المهنة، حماية صغار الباعة، ضمان الاستقرار المهني. لكن ما يُعرض اليوم هو: مشروع بلا تصميم منشور، تنظيم بلا معايير، إدماج بلا ضمانات. وهذا يحوّل التنظيم من حل اجتماعي متوقع إلى مصدر قلق مشروع.

الخلاصة: المعركة لم تنته

بائعو السمك بوجدة لم يَخطئوا حين ناضلوا، بل انتزعوا اعترافاً بمطلبهم. لكن الخطر اليوم هو:

أن يتحول هذا الاعتراف إلى تنظيم غامض يُدار من فوق، ويعيد إنتاج الإقصاء نفسه بأدوات جديدة.

السوق ليس جدراناً ولا طوابق، بل: – حق في الشغل، – عدالة في التوزيع،– قرار يُصنع بمشاركة المهنيين والمنتخبين. وأي تنظيم لا يقوم على: الشفافية، الوثائق، المعايير العادلة، وإشراك المعنيين، سيبقى تنظيماً هشاً، قابلاً للانفجار الاجتماعي.

بيان مشترك:

الدولة المغربية مطالبة بإنصاف عاجل لضحايا زلزال الحوز بعد مرور أكثر من عامين

بينما يستقبل آلاف المنكوبين شتاءهم الثالث في خيام مهترئة، وبين منازل مدمّرة أو مساكن مؤقتة، أكد تحقيق صحفي (الرابط https://tinyurl.com/mwf5f2fw)، الواقع المزري، الذي تابعناه كمنظمات وجمعيات منذ زلزال الحوز 2023 وما زالت تداعياته تلاحق الساكنة منذ أكثر من عامين.

وتطالب المنظمات الموقّعة على هذا البيان المشترك الدولة المغربية بالوفاء بالتزاماتها تجاه ضحايا أعنف زلزال يضرب البلاد.

ففي ليلة الثامن من شتنبر 2023، عند الساعة 11:11 ليلا، ضرب زلزال بقوة 6.8 درجات مناطق واسعة من إقليم الحوز، مُخلفاً 2،946 قتيلاً وأكثر من خمسة آلاف جريح، ومؤثراً على نحو 2.6 مليون نسمة موزعين على ثلاثة آلاف دوار. غير أنّ ما تلا هذه الليلة المدمّرة كان أكثر قساوة من الزلزال نفسه، بسبب الإهمال والنسيان الذي يواجهه السكان منذ أكثر من عامين.

وبناءً على المعطيات التي كشفت إقصاء آلاف المتضررين من الدعم الحكومي، تدين منظماتنا الانتهاكات لحقوق الضحايا، والتأخر غير المبرّر في صرف التعويضات، والتلاعب في لوائح المستفيدين، والإقصاء، وغياب الشفافية في تدبير الأموال المخصّصة لإعادة الإعمار.

وفي الحوز وباقي المناطق المنكوبة، يعيش المواطنون واقعا مأساويا، منازل منهارة لم تُعوّض، أسر أقصيت بحجج إدارية واهية، أكثر من 13 ألف مسكن تم تعويضه بشكل جزئي رغم إنهيارها بشكل كلي، وأموال ضخمة لا يُعرف مسارها.

وإلى جانب الوقفات التي نظمها المنكوبون أمام البرلمان، والشكايات والتظلمات التي قدّموها، والتقارير والمسوحات التي أنجزتها منظمات المجتمع المدني، نندّد، نحن الموقعون على البيان، بهذا الإهمال، ونطالب الحكومة المغربية بتحمّل كامل مسؤوليتها واتخاذ إجراءات عاجلة لإنصاف المتضررين وضمان حقوقهم كاملة.

وتكشف المعطيات أن حولي (13.03 مليار درهم) لم تُصرف حتى بداية 2025 من صندوق تدبير آثار الزلزال، وأن المساعدات المباشرة للأسر لم تتجاوز 4.1 مليارات درهم (أي 18.65% فقط من مجموع التبرعات خلال السنة الأولى). وتُدار هذه الموارد من قبل وكالة تنمية الأطلس الكبير، وهي مؤسسة مُعفاة من الرقابة المالية، وتتصرّف في 120 مليار درهم دون إخضاعها للافتحاص والرقابة القبلية على المصروفات. ويثير تعيين مديرها الجديد العديد من التساؤلات لارتباط اسمه سابقاً بقضية «صندوق 55 مليار درهم» لتنمية العالم القروي الذي عرف اختلالات في التدبير. إن منح استثناءات دستورية، وتغييب الرقابة، وتدبير 120 مليار درهم خارج الضوابط المالية وإعفائها من قانون 69،00، يعدّ سابقة خطيرة في وقت لا يزال فيه العديد من المنكوبين بدون سكن لائق.

كما تُدين المنظمات الموقعة المعايير غير العادلة والغامضة لتوزيع الدعم، إذ يُجهل الأساس الذي يُحدّد من يستفيد من المنحة الكاملة لإعادة البناء ومن يُقتصر حقه على 80 ألف درهم فقط للترميم. وتشير الأرقام إلى أن أغلبية الأسر التي انهارت منازلها كليا أقصيت من المنحة الكاملة.

وتكشف المعطيات ضعف الإهتمام البرلماني بالكارثة؛ فد وُجه فقط 59 سؤالا فقط حول الزلزال خلال عامين، ولم تُجب الحكومة سوى عن 38 منها (35.6% من الأسئلة ظل بلا إجابة) كما لم يردّ رئيس الحكومة على أي سؤال موجّه إليه بشكل مباشر (بخصوص الكارثة).

وتستنكر المنظمات الموقعة المتابعات والاعتقالات التي طالت بعض نشطاء التنسيقية المدافعين عن حقوق المتضررين، ومن بينهم سعيد أيت مهدي الذي قضى عقوبته وعبد الرحيم أوفقير أحد ضحايا زلزال الأطلس الكبير، الذي أدين بالسجن بسبب استنكاره للأوضاع.

وفيما تؤكد الحكومة أن 47 خيمة فقط ما تزال منصوبة في الحوز، أظهرت المعطيات أن عشرات الدواوير تضم أضعاف هذا الرقم. كما تؤكد شهادات موثقة أن السلطات المحلية قامت بتمزيق خيام السكان بالقوة دون تقديم بدائل لائقة.

وبينما يعيش المسؤولون في ظروف مريحة، يقاسي الرجال والنساء والأطفال البرد والمطر، ويقعون فريسة للمقاولين الفاسدين ولعمليات الاحتيال التي التهمت جزءاً كبيراً من تعويضاتهم. فإعادة بناء منزل مطابق للمعايير المعمارية تتطلب ما بين 160 و200 ألف درهم، بينما لا تمنح الدولة سوى 80 إلى 140 ألف درهم، ما دفع الكثير من السكان إلى الاقتراض وبناء مساكن بمواد رديئة وغير آمنة، مما يعيد إنتاج الهشاشة نفسها ويُبقي الخطر قائما.

وبناءً على ما سبق، تُطالب المنظمات الموقّعة بما يلي:

- صرف فوري لجميع التعويضات المتأخرة، وإعادة تقييم الملفات المرفوضة وفق معايير شفافة وعادلة،
- إدراج جميع الفئات المقصاة: الأرامل، اليتامى، والأشخاص ذوو الإعاقة والورثة ضمن لوائح المستفيدين دون تعقيدات؛
- إخضاع وكالة تنمية الأطلس الكبير للرقابة المالية الكاملة؛
- توفير سكن لائق بشكل عاجل للسكان لمقاومة فصل الشتاء؛
- معالجة الخصاص المالي للأسر التي حاولت الخروج من واقع الخيام، وقامت ببناء منازل «غير آمنة» وغير مطابقة لمعايير مقاومة الزلازل
- فك العزلة، بكل مستوياتها، الاقتصادية والإجتماعية والسياسة، بشكل فعلي وجدي عن المناطق الجبلية المتضررة.
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين على خلفية احتجاجات المتضررين من زلزال الحوز، وإسقاط المتابعات والتضييقات عنهم.
- الدعم اللامشروط لمطالب الساكنة التي تعتزم تنظيم وقفة وطنية أمام مقر البرلمان يوم الاثنين 9 فبراير 2026

المنظمات الأولى الموقعة:

التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز
التنسيقيات الإقليمية لضحايا زلزال الحوز
جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب ASDHOM
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH (المكتب المركزي-الرباط)
منظمة أطاك المغرب Attac Maroc
التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان (تضم 26 منظمة حقوقية من المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس وليبيا)
الجمعية المغربية لحماية المال العام
الإئتلاف المدني من أجل الجبل
شبكة «تقاطع» للحقوق الشغلية
معهد المهدي بن بركة – الذاكرة الحية
دائرة أصدقاء بنسعيد أيت إدر
جمعية العمال المغاربة بهولندا KMAN
جمعية العمال المغاربيين بفرنسا (ATMF)
جمعية المغاربة بفرنسا (AMF)
المبادرة المغربية لحقوق الإنسان هولندا
مركز حقوق الإنسان بأمريكا الشمالية
جمعية أهالي وأصدقاء المختفين بالمغرب (APADM)
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان l'AMDH Paris (فرع باريس)
مركز أيت لجيد بنعيسى للدراسات والأبحاث (CALMER)
المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بفرنسا
جمعية معا بإيطاليا
المركز الأورومتوسطي للهجرة والتنمية هولندا
النهج الديمقراطي العمالي بأوروبا الغربية
الحزب الاشتراكي الموحد هولندا
الحزب الاشتراكي الموحد إسبانيا
الحزب الاشتراكي الموحد فرنسا
حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي (فرنسا)

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 17)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بمناطق الصراع: ببعض من بلدان أوروبا الغربية

الهاشمي كبدة

كانت إعادة الحياة إلى الحركة النقابية الإيطالية تبدو ممكنة منذ صيف 1943 بالنسبة لبعض من المناضلين الذين حاولوا استعادة فعلهم المدني. غير أن المبادرة كانت سابقة لأوانها، إذ اعتقل بيوزي(a) الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل، بعد عودته من فرنسا، ليصفي في يونيو 1944 رميا بالرصاص من قبل الألمان الذين كانوا يتراجعون أمام تقدم قوات الحلفاء. واضطر القادة النقابيون الآخرون إلى الدخول في العمل السري. وبجنوب إيطاليا الذي سبق ان تحرر، لم تكن البنية الاقتصادية تسمح بتنظيم حركة نقابية في وقت كانت ضرورة الحرب تحظى بالأولوية عن الاعتبارات الأخرى. ولم تستعد تلك المركزية فعلها التنظيمي إلا بعد أشغال مؤتمر نابولي لينابر 1945. وتساوت داخل هذه المركزية الوحيدة تمثيلية التوجهات السياسية الثلاث التي شاركت في النضال ضد الفاشية. وهكذا تقاسم الهيئة التنفيذية العليا ثلاثة مكونات سياسية: التيار الشيوعي، التيار الاشتراكي، التيار الديمقراطي المسيحي (1).

كان من الصعب ان يصمد هذا التوازن في وجه الشروط التي أنتجته. فقد أدى تنامي النفوذ الشيوعي، وانقسام الحزب الاشتراكي إلى تداعيات كبيرة. فعشية مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل المنعقد بفلورنس في يونيو 1947، توزعت أحجام أصوات المنقبين على مختلف لوائح الفصائل السياسية المشاركة في هذا المؤتمر كما يلي: 59،43 % للفصيل الشيوعي، 22،83 % للفصيل الاشتراكي الأغلبي، 13،84 % للفصيل الديمقراطي المسيحي، 2،4 % للفصيل الجمهوري، 1،9 % للفصيل الاشتراكي الأقلي. وأسفرت أشغال هذا المؤتمر عن ظفر دي فيتيريو(b) من التيار الشيوعي، بالأمانة العامة. وكان يساعده في مهامه نواب من المكونات السياسية الأخرى(2).

أسفر الاتفاق المتوصل إليه في بداية 1948 بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الأغلبي والرامي إلى تشكيل «الجبهة الشعبية» من أجل خوض الانتخابات العامة لشهر أبريل لنفس السنة عن انخراط الكونفدرالية العامة للشغل في العمل السياسي، حيث تشكلت اللجنة التوجيهية لهذه الجبهة من دي فيتيريو الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل رئيسا ومن توغلياتي(c) زعيم الحزب الشيوعي ومن نيني(d) زعيم الحزب الاشتراكي الأغلبي. لكن داخل الكونفدرالية العامة للشغل الإيطالية، واصل التوجه الكاثوليكي، المدعوم بقوة من طرف الحزب الديمقراطي المسيحي، عمله، إذ طالب بأن تترك الحركة النقابية لمختلف الأحزاب السياسية مسألة العناية والاهتمام بالدفاع عن الديمقراطية والحريات الشعبية والجماهيرية. كما التمس أن تتكرس الكونفدرالية العامة للشغل للنضال من أجل تحسين دخل الأجراء، وأن تدع مجموعات التقارب الروحي لتهتم بقضايا الحماية الاجتماعية والتربية... وجدير بالإشارة أن هذا التوجه شكل جمعيات الشغيلة المسيحية التي أصبحت لاحقا قاعدة لحركة نقابية مسيحية(3).

اقر قادة الكونفدرالية العامة للشغل الشيوعيون للأقلية بحقها في التعبير العلني عن معارضتها لكل مقترح تتقدم به الأغلبية، وبحقها في الامتناع عن المشاركة في أي حركة تقودها هذه الأخيرة. كما لم يعترضوا على مشاركة الاشتراكيين الأقليين في ندوة عقدتها بلندن الحركات النقابية المؤيدة لخطة مارشال. غير أن انشقاق الكونفدرالية العامة للشغل حدث عقب الإضراب العام الذي أشعلت شرارته هذه المركزية. فقد أنشأ الديمقراطيون المسيحيون مركزية نقابية جديدة، إذ في المؤتمر المنعقد في روما في شتنبر 1948، حصل مقترح تأسيس نقابة حرة مقابل مقترح تأسيس نقابة مسيحية على أغلبية الأصوات. وهكذا فتحت الكونفدرالية الجديدة في وجه الشغيلة من كل القناعات السياسية والدينية (4).

لم تكتفي إيطاليا بهذه الثنائية النقابية، بل أحصيت فيها بعد 1948 أربعة مركزيات بأوزان متفاوتة: الكونفدرالية العامة للشغل التي كانت تضم في 1949 أربعة ملايين وسبعمائة ألف عضوا، الكونفدرالية الإيطالية للنقابات الحرة التي كانت تأوي 1600000 منخرطا، الاتحاد الإيطالي للشغالين الذي أنشأه الاشتراكيون والجمهوريون المناهضون لرجال الدين، كونفدرالية النقابات الوطنية اليمينية التي اعتبرها معارضوها ذات توجه فاشي. وحري بالتسجيل أن الحركات الاحتجاجية المطلبية استطاعت أن توحد المركزيات النقابية الوازنة، لكن في عمل عابر. وكشفت الانتخابات المهنية في القطاع الصناعي، لاسيما في شمال إيطاليا، عن تراجع ملموس في حجم العضوية في الكونفدرالية العامة للشغل في سنوات خمسينيات القرن العشرين. ألهذا السبب بدا رئيسها دي فيتيريو يلوح بالرغبة في استقلالية إزاء الخط الدعائي للتيار الشيوعي؟ إلا أن وفاته في خريف 1957، أقبرت رغبته تلك.

وبألمانيا، فبمجرد أن سيطرت جيوش الحلفاء على البلاد، رخص المارشال جوكوف في يونيو 1945 بإعادة تشكيل النقابات في منطقة الإدارة السوفياتية. ودعا الجنيرال إيزنهاوور إلى العملية نفسها حيث جاء في أمر صادر في دجنبر 1945 العمل فورا على حل الجبهة الألمانية للشغل وجميع التنظيمات النازية الأخرى، وعلى الترخيص، حالما تتيحه الظروف، للشغيلة الألمانية بالتنظيم في نقابات. وفي 1949، توحدت الحركة النقابية للمناطق الثلاثة للإدارة الغربية في كونفدرالية واحدة. إنه توحيد في مقابل القطيعة مع الحركة النقابية لمنطقة الإدارة السوفياتية(6).

رصد اختلاف في حجم العضوية في الكونفدرالية النقابية لألمانيا الغربية حسب مناطق الإدارات الثلاثة، إذ كان عدد أعضائها في منطقة الإدارة البريطانية يلامس 2947000 عضوا (45 % من الشغيلة القابلة للتنقيب)، وفي منطقة الإدارة الأمريكية بلغ عدد منخرطيها 1748000 منخرطا (37 % من الشغيلة القابلة للتنقيب)، أما في منطقة الإدارة الفرنسية فقد ناهز عدد المنتسبين إليها 382000 منقبا (28 % من الشغيلة القابلة للتنقيب). وظلت هذه المركزية النقابية وحيدة عكس ما هو قائم قبل فترة حكم هتلر حيث كانت تتواجه ثلاث كونفدراليات. أما في مرحلة ما بعد الحرب، فقد كان الاشتراكيون والشيوعيون والمسيحيون يتعايشون داخل تلك المركزية. لكن في الوقت الذي استحوذ فيه الاشتراكيون على المناصب الرئيسية للقيادة، وتولى فيه المسيحيون تدبير لجان التوجيه، بدا أن الشيوعيين قد أبعدوا من مراكز القرار(7).

أطلقت الحركة الاشتراكية والنقابية الألمانية لسنة 1919 صيغة التأميم الثلاثي الأعضاء ولجان المقاولات والاقتصاد الموجه. لكن حينما أصبحت هذه الصيغة متداولة وشائعة في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الكونفدرالية الألمانية للنقابات مستهواة بصيغة أخرى، وهي صيغة التدبير المشترك التي تم تجريبها في مقاولات الحديد والصلب. وكمنت هذه الصيغة في كونها أنه في 25 شركة التي تشكلت، كان مجلس الإدارة يضم 11 عضوا: تمثل الشركاء المساهمين فيه بأربعة أعضاء، وحصرت تمثيلية الشغيلة فيه في نفس الحجم، وتم استكمال باقي العضوية فيه من خارج رجال الأعمال والشغيلة. وضمن التمثيلية الرباعية في ذلك المجلس، تعين ان ينتسب المنتدب الأول إلى الكتلة العمالية للوحدة الإنتاجية، والثاني إلى فئة مستخدمي هذه الأخيرة، وأن يكون الثالث مناضلا فيدراليا، والرابع مناضلا كونفدراليا. واتخذت تلك المركزية خلال خمسينات القرن العشرين موقفا معارضا لإعادة تسليح ألمانيا الغربية. وانخرطت في عمل اكتسى، علاوة على صبغته التسييسية، طابعا مطلبيا احتجاجيا جريئا. وأدى في مناسبات عدة إلى حركات إضراب عام. وهذا ما أقلق بعض النقابيين العقائديين مما دفع بهم إلى إعادة تشكيل مركزية نقابية مستقلة(8).

بالمنطقة الاسكندنافية، والتي اكتفي بإيجاز الحركة النقابية بدولتي فنلندا والسويد، فزعامة المركزية النقابية الفنلندية ظلت في أيدي التيار الاشتراكي. وقد عارض قادتها المظاهرات الجماهيرية الملقبة ب «مظاهرات الساحة العامة» والتي دعا إليها التيار اليساري الجذري. واقدمت الهياكل التقريرية لهذه المركزية على طرد من صفوفها نقابيي فيدراليتي قطاعي النقل والحطب المحسوبين على ذلك التيار بدعوى الإخلال بالانضباط النقابي. ودعم الاتحاد الوطني للنقابات السويدية خلال الحرب العالمية الثانية سياسة تجميد الأسعار والأجور. كما رفض بعد الحرب قيادة المسعى المطلبي الاحتجاجي، إذ كان في تقديره أن جميع المبادرات الضرورية لتحسين دخل الاجراء يقع على عاتق الفروع المحلية للنقابات. وعلى المستوى السياسي، فقد ناء بنفسه عن الانضمام إلى مبادرة الجبهة الشعبية القاضية بالتصويت على نص قانوني يقر القطيعة مع نظام فرانكو بإسبانيا. وكانت الكتلة الشيوعية العمالية السويدية تنشط في النقابات المنضوية تحت لواء هذا الاتحاد، بينما حافظت حركة نقابية أناركية سويدية على استقلاليتها (9).

بمنطقة البينيلوكس، والتي أركز فيها على دولة بلجيكا، فقد ظهرت بهذه الأخيرة، إبان الاحتلال الألماني، منظمتان نقابيتان عملتا في السرية وهما «الحركة النقابية الموحدة» بقيادة عناصر نقابية «ثورية»، و«لجان الكفاح النقابي» التي كان يتزعمها التيار الشيوعي. لكن ابتداء من 1944 عادت كل من الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية المسيحية للشغل إلى الظهور. وفي أعقاب هذه العودة، أشعلت العناصر الشيوعية فتيل إضراب عام في نونبر 1944 ضد حكومة بييرلو(e). وفي هذا الخضم تحولت منظمة «لجان الكفاح النقابي» إلى مركزية نقابية تحت اسم «الكونفدرالية البلجيكية للنقابات الموحدة»(10).

بعد التحرر من الغزو النازي، شرع في محادثات للتقليص من التعددية النقابية. وهكذا انصهرت «الكونفدرالية العامة للشغل» و«الحركة النقابة الموحدة» والكونفدرالية البلجيكية للنقابات الموحدة» في مركزية نقابية واحدة على قاعدة الاستقلالية والامتناع عن الجمع بين التفويضات والولايات السياسية والنقابية، بينما حافظت الكتلة العمالية المسيحية على مركزيتها النقابية. وكانت الفيدرالية العامة للشغل المنبثقة عن اندماج المركزيات النقابية الثلاث المشار إليها سلفا، تضم 570000 عضوا. وفي نهاية أشغال مؤتمرها التأسيسي، أقصي التيار الشيوعي من التمثيل في مكتبها التنفيذي. ولمرات عدة، واجه قادة هذه الفيدرالية بالرفض رغبة القواعد العمالية المطالبة بالزيادة في الأجور وبالعودة إلى العمل المباشر(11).

(1) Georges COUFIGNAL، Les syndicats italiens et la politique، Grenoble، Presse Universitaire de Grenoble، 1978.
(2) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(3) Idem.
(4) Georges COUFIGNAL، Les syndicats italiens et la politique، Grenoble، Presse Universitaire de Grenoble، 1978.
(5) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(6) René MOURIAUX، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F، 1993.
(7) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(8) Idem.
(9) Idem.
(10) José GOTOVITCH، Du rouge au tricolore : Les communistes belges de 1939 à 1944، un aspect de l'histoire de la résistance en Belgique، Bruxelles، Labor، 1992.
(11) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(a) نقابي وسياسي إيطالي (1881–1944). انتدب نائبا بالبرلمان الإيطالي عن الحزب الاشتراكي من 1920 إلى 1926. لجأ إلى فرنسا بعد صعود موسوليني إلى الحكم.

(b) شخصية نقابية وسياسية إيطالية بارزة (1892–1957). ناهض الفاشية انطلاقا من قناعات اليسار الجدري. وقاد الكونفدرالية العامة للشغل الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية.

(c) سياسي إيطالي بارز (1893–1964). أسس الحزب الشيوعي الإيطالي وترأسه من 1927 حتى وفاته. وكان شخصية محورية في محاربة الفاشية. وسعى إلى اعتماد الاشتراكية كنهج للحكم. وسجل له دفاعه عن التعددية المركزية داخل الحركة الشيوعية العالمية.

(d) شخصية مركزية في المشهد اليساري الإيطالي (1891–1980). كان زعيما تاريخيا للحزب الاشتراكي الإيطالي. وسجل له مناهضته الشرسة للفاشية. وقيادته للوحدة مع الحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية.

(e) حكومة المنفى البلجيكية أقيمت بلندن بعد الغزو الألماني من 1940 إلى 1944، وذلك ضمانا لاستمرارية الدولة. وهي حكومة ائتلاف وطني نسقت مع الحلفاء. وعادت إلى بروكسل بعد التحرير.

في التقرير السياسي المقدم للجنة المركزية في دورتها الثانية عشر

(انعقدت بتاريخ 11 يناير 2026 – مقتطف)

1- مستجدات الأوضاع الدولية والإقليمية والوطنية:

-على المستوى الدولي:

-النظام الرأسمالي والهيمنة الامبريالية في أزمة بنيوية تتعمق باستمرار:

– يعيش النظام الرأسمالي إحدى أسوأ وأعمق أزماته المالية والاقتصادية. فالتضخم في السيولة والمديونية والركود الاقتصادي والتضخم بلغ مستويات قياسية، وسيزداد حدة مع النمو الاقتصادي للأقطاب المنافسة خصوصا الصين. وتعكس هذه الأزمة التناقضات البنيوية على المستوى الاقتصادي بين تفكك سلاسل الإنتاج في دول الغرب الرأسمالي، وانتقالها إلى شرق آسيا (الصين...). ولتجنب أزمات فائض الإنتاج (أزمة الاستهلاك /الطلب) تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بضخ المزيد من السيولة خاصة منذ 2008، والضغط على الدول لفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية وتشديد الحرب التجارية والجمركية على الدول المنافسة.

– ولمواجهة انعكاسات هذه الأزمة البنيوية المتفاقمة تلجأ الاحتكارات الرأسمالية الكبرى والطغمة المالية المتحكمة في مصير العالم إلى التوسع والسيطرة على الموارد وإشعال الحروب (حرب أوكرانيا – الحرب الصهيونية على فلسطين وحروب الشرق الأوسط -الحروب التجارية ...) وتهديد البلدان والحكومات المستقلة (فينزويلا – إيران – بوركينا فاصو ...) وتوفير شروط صعود اليمين الفاشي إلى السلطة في بلدان المركز الرأسمالي وسن قوانين وسياسات قمعية وعنصرية في الداخل، وتوسعية إمبريالية حربية في الخارج ودعم الأنظمة الاستبدادية في البلدان التابعة ضد شعوبها.

-وفي هذا السياق تأتي الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للمرحلة المقبلة بهدف استعادة هيمنتها المطلقة على العالم عبر تضخيم وتطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية وإضعاف منافسيها ودعم الاتجاهات الفاشية وإعادة تفعيل مبدأ «مونرو» للهيمنة المطلقة على أمريكا اللاتينية والقسم الغربي من الكرة الأرضية كمجال حيوي لاحتكاراتها وتصفية الوجود الصيني والروسي به. وهو ما تجلى بوضوح في العدوان العسكري الأمريكي على فنزويلا واختطاف رئيسها الشرعي نيكولاس مادورو وزوجته بهدف السيطرة على مواردها النفطية والمعدنية، وقرصنة السفن الروسية والتهديد باحتلال جزيرة «كرينلاند» الدانماركية لأهميتها الاستراتيجية ومعادنها النادرة. إن تصاعد النزعة العسكرية الأمريكية يهدد الأمن والاستقرار في العالم وقد تفجر حربا كونية جديدة في حال ظل المنتظم الدولي، وخاصة الدول العظمى كالصين وروسيا، يتفرج على الغطرسة الأمريكية وهي تكتسح العالم.

–وتلجأ الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية الكبرى، وخاصة الأمريكية، إلى المزيد ونهب ثروات الشعوب والإجهاز على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة عبر التسريح وتخفيض الأجور وخوصصة الخدمات الاجتماعية وضرب أنظمة التقاعد والتغطية الاجتماعية وتحرير الأسعار...، مما يؤدي إلى تردي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي إلى توسيع الهوة بين الطبقات وإلى الغليان الطبقي وبالتالي إلى تنامي الاحتجاجات في أوساط العمال والكادحين. وهذا ما تؤكده نضالات الطبقة العاملة في دول المركز والمحيط الرأسمالي وكذا نضالات الشعوب ضد نهب الاحتكارات الرأسمالية لثرواتها ومن أجل تحررها من التبعية والمديونية وسياسات التقشف والخوصصة المفروضة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية وخصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

–يتضح، إذن، أن التناقض الرئيسي، على المستوى الدولي في المرحلة الحالية، هو مع المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. الشيء الذي يتطلب:

–بناء أوسع جبهة عالمية ضدها تضم كل المتضررين (شعوبا وقوى تحرر وطني وأنظمة وطنية وتقدمية واشتراكية) من هيمنة هذه المنظومة الامبريالية على العالم؛

–بناء أممية ماركسية من خلال تقوية العلاقات بين الأحزاب الشيوعية؛

– ضرورة بناء الأحزاب البروليتارية الماركسية اللينينية وإعادة بناء الموجودة لتوفير الشرط الذاتي الثوري ضد الرأسمالية؛

– اعتبار الصراع على أرض فلسطين صراعا عالميا بين الامبريالية الأمريكية وتوابعها في مرحلة الافتراس والهجمية وإرادة التحرر منها ومن جبروتها التي يجسدها نضال القوى التقدمية والتحررية في العالم.

–ضرورة دعم نضالات الشعوب في مواجهة الهيمنة الامبريالية واستبداد الأنظمة الديكتاتورية كما هو الشأن في أمريكا اللاتينية وافريقيا وجنوب شرق أسيا، وتفعيل قيم وأشكال التضامن بين الشعوب والطبقات العاملة عبر العالم.

–ضرورة استغلال الشعوب وحركاتها التحررية والثورية للتناقضات وسط المنظومة الرأسمالية الإمبريالية والتعددية القطبية لإضعاف المنظومة الامبريالية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري في أفق التخلص من قبضتها والقطع مع التبعية لها وإسقاط الأنظمة الاستبدادية العميلة. وهو ما يظهر في عدة بلدان في افريقيا حيث ظهرت أنظمة وطنية تنهج سياسات وطنية للتحرر من الهيمنة الامبريالية وخاصة الفرنسية كما هو الشأن في بوركينا فاصو ومالي والنيجر.

-على المستوى الإقليمي:

–يمر الشعب الفلسطيني من مرحلة عصيبة من تاريخه بسبب ما يتعرض له من حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي ومن مؤامرات ومخططات امبريالية صهيونية رجعية لتصفية قضيته وإفراغها من مضمونها كقضية تحرر وطني، وهو ما تسعى إليه خطة ترامب لما يسمى ب» السلام» عبر تجريد المقاومة من سلاحها وفرض إدارة حكم ذاتي موالية ومهادنة تحت الهيمنة الصهيونية والضغط لتهجير الفلسطينيين من غزة وتوسيع المستوطنات بها، وترسيخ هيمنة الكيان الصهيوني كأداة عسكرية لاستمرار الهيمنة الامبريالية ، وخاصة الأمريكية، على المنطقة، وتحقيق الحلم الامبريالي الصهيوني حول «إسرائيل الكبرى « في ظل التحولات الجيوسياسية القائمة في المنطقة، وخاصة بعد احتلال وتقسيم سوريا وفرض نظام إرهابي عميل بها يتجه إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني وهو ما يعني تصفية السيادة الوطنية لسوريا ووحدة أراضيها وتكريس الاحتلال الصهيوني والأمريكي والتركي لأجزاء واسعة من البلاد. (الإعلان الصادر عن الاجتماع الأمريكي الصهيوني السوري حول التنسيق الأمني والعسكري والتجاري تحت الرعاية الأمريكية).

– وإذا كان الصمود البطولي للشعب الفلسطيني ومقاومته قد ساهم في تغيير بعض معادلات الصراع على الصعيد العالمي: الاعتراف بالمقاومة من طرف أحرار العالم، سقوط السرديات الصهيونية (الحضارة اليهودية المسيحية المزعومة – معاداة السامية – دور الضحية) واعتبار الكيان الصهيوني كيانا استعماريا وغير ذي مشروعية في الوجود أصلا، فإن استمرار الحرب الإجرامية الصهيونية وانعكاساتها الكارثية على الشعب الفلسطيني ومؤامرات الأنظمة العربية الرجعية وانخراطها في مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني وانبطاح السلطة الفلسطينية وتعاونها الأمني مع الكيان، وضعف وحدة الصف الفلسطيني وضعف وتشتت حركات التحرر الوطني في المنطقة سيدخل القضية الفلسطينية في منعطف خطير يهدد بتصفيتها إذا لم تنتفض القوى الوطنية الفلسطينية وتتحمل مسؤوليتها في حماية وترسيخ المشروع الوطني التحرري الفلسطيني المقاوم عبر وحدتها وتقوية وتطوير مقاومتها الوطنية الشاملة والموحدة في غزة والضفة الغربية وفي الشتات، وإذا لم ترتق قوى التحرر الوطني في المنطقة في نضالها إلى مستوى ما تفرضه هذه اللحظة التاريخية من تنسيق الجهود وتعبئة الشعوب وتقوية الصراع ضد الثالوث الإمبريالي الصهيوني الرجعي.

–ما زال الشعب السوداني يعاني من الصراع الدموي بين قطبي النظام السوداني (الجيش ومليشيات التدخل السريع) والذي تؤججه التدخلات الإمبريالية والصهيونية ووكلائها الرجعيين في المنطقة. والسودان مهددة بالتقسيم وخاصة مع تزايد الاختراق الصهيوني في منطقة القرن الإفريقي باعتراف الكيان الصهيوني بما يسمى ب»أرض الصومال».

– إن اختراق الكيان الصهيوني للصومال يعني تقسيمها عبر فصل إقليم «أرض الصومال» عنها وإيجاد مدخل للتحكم في باب المندب أحد شرايين الملاحة البحرية الاستراتيجية في العالم بالإضافة إلى الإجهاز على المقاومة اليمنية.

–الصراع الإماراتي السعودي للسيطرة على اليمن الجنوبي. ويظهر أن السعودية قد كثفت ضغطها السياسي والعسكري في الآونة الأخيرة لإنهاء الوجود العسكري الإماراتي وبالتالي الاستئثار بجنوب اليمن وفرض هيمنتها السياسية عليه.

–تزايد الأطماع الأمريكية في المنطقة المغاربية عبر الضغط لمعالجة ملف الصحراء الغربية على أساس مشروع الحكم الذاتي، وهو ما يهدد أمن واستقرار المنطقة وخاصة مع التغلغل الصهيوني بها عبر بوابة التطبيع مع النظام المخزني.

× المهام السياسية:

أولوياتنا:

– تقوية جبهة التنظيمات الشيوعية لاستعادة المبادرة السياسية والجماهيرية.

– بناء وتقوية الجبهة الشعبية لمواجهة الأنظمة الرجعية الحاكمة ولمواجهة التدخلات الامبريالية وعمليات الصهينة والتطبيع.

– التنسيق مع القوى التقدمية المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية بهدف إضعاف الأنظمة العميلة.

–تكثيف أشكال الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة (لبنان، سوريا، السودان، الأردن واليمن ...) في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

-على المستوى الوطني:

– النظام السياسي والمافيا المخزنية يعرفان تناقضات داخلية مرتبطة بانتقال العرش. وكل جناح يحاول تقوية موقع قربه من القصر على حساب الآخر.

–تشديد السياسة القمعية بمزيد من الهجوم على الحريات العامة عبر القمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية كما حدث لشباب جيل» زاد» والمدونة سعيدة العلمي والمناضلة النقابية نزهة مجدي.

– تعميق ولاء النظام المخزني للإمبرياليتين الامريكية والفرنسية وللكيان الصهيوني طلبا للحماية.

– التطبيع والصهينة بلغ درجات عميقة من التغلغل في بنيات النظام السياسية والعسكرية والاقتصادية والأكاديمية في ظرف دولي معادي للكيان الصهيوني الذي أصبح منبوذا ومعزولا. وتعمل الصهيونية على تعميم التطبيع التربوي الثقافي والفني والرياضي لاختراق المجتمع ومكوناته عبر مختلف الوسائل لإعادة هندسة الوعي الاجتماعي لتقبل الفكر الصهيوني والتعايش معه وتأجيج التناقضات وسط مكونات الشعب في أفق تدمير هويته الوطنية.

– نضال الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع مهم لكنه لم يستطع لحد الآن تشكيل قوة الضغط الكفيلة بفرض وقف عمليات التطبيع والتصهين التي ما فتئت تتوسع بتوقيع النظام للاتفاقيات الخطيرة مع الكيان الصهيوني ومنها خطة العمل الأمنية والعسكرية لسنة 2026، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على أمن واستقرار المغرب والمنطقة ككل ويعمق الوصاية الصهيونية على المغرب ويقضي على السيادة الوطنية نهائيا.

– يكرس قانون مالية 2026 السياسات النيوليبرالية المفترسة التي يطبقها النظام المخزني عبر المزيد من استهداف المكتسبات الشعبية وخوصصة المؤسسات العمومية وتعميق الفوارق الطبقية والجهوية والمديونية التي بلغت مستويات قياسية، والتي يوجه معظمها لأداء فوائد الديون وللتجهيزات والمشاريع المرتبطة خصوصا بكأس العالم 2030، وليس للقطاعات المنتجة لفرص الشغل والقيمة المضافة مما يكرس المزيد من التبعية والوصاية الإمبريالية على بلادنا.

– قطاعا الصحة والتعليم العموميين عرفا مستويات خطيرة من الانهيار بفعل السياسات النيوليبرالية والفساد وسوء التدبير والتبذير... ولن تستطيع الحلول الترقيعية معالجة الأزمة البنيوية لهاذين القطاعين اللذين يتم تفويت خدماتهما بشكل متواصل للقطاع الخاص المفترس. وفي هذا الإطار يأتي تمرير مجموعة من القوانين التراجعية مثل قانون التعليم المدرسي وقانون إصلاح التعليم العالي وغيرها.

–إن السياسة اللاشعبية للنظام تنتج البطالة المهولة وضعف فرص التشغيل والتشغيل الهش والهدر المدرسي وانسداد الآفاق أمام المتعلمين مما يجعل الشباب أكبر ضحايا الأزمة، وهذا ما يدفعهم إلى التمرد على هذه الأوضاع بأشكال مختلفة بعضها يتخذ شكل نضالات طلابية و حراكات مثل حراك «جيل زيد».

–كما أن استمرار التضخم والغلاء وخوصصة الخدمات الاجتماعية وإفلاس عشرات الآلاف من المقاولات الصغرى والمتوسطة يزيد من توسيع دائرة الفقر والهشاشة الاجتماعية، ويعمق الفوارق الطبقية مما يرشح الأوضاع إلى مزيد من الاحتقان والصراعات الاجتماعية. وهو ما عكسه الحراك الشبيبي ل»جيل زاد» الذي يعتبر حلقة جديدة في سيرورة نضال الشعب المغربي من أجل الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وهو صرخة مدوية لجيل من الشباب انغلقت أمامه كل الأبواب وقرر الاعتماد على نفسه واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم صفوفه للتعبير عن سخطه على الأوضاع المأساوية التي يعيشها، وطرح مطالبه المشروعة في الصحة والتعليم والشغل والكرامة وضد الفساد والاستبداد.

–الاستعدادات المحمومة للمخزن للانتخابات المقبلة من خلال تشجيع الشباب على التسجيل في اللوائح الانتخابية وعلى التصويت والترشح وإصدار قوانين تضيق على المقاطعين وتجرم إبداء الرأي في نزاهة المسلسل الانتخابي ونتائجه (استعمال المال، تدخل السلطات، تزوير النتائج...) في ظل الهيمنة المطلقة لوزارة الداخلية على العملية الانتخابية.

–يوظف النظام التظاهرات الرياضية الدولية ككأس إفريقيا وكأس العالم لتقوية شعبيته والتأثير في الرأي العام للتغطية عن الأزمة والتنفيس على الاحتقان الاجتماعي وتسريع تمرير مخططاته الطبقية ومنها تمرير القوانين التراجعية وتوسيع التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما حدث مؤخرا بتوقيع خطة عمل أمنية عسكرية لسنة 2026 مع هذا الكيان المجرم، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على أمن واستقرار المغرب والمنطقة ككل.

إن هذه المستجدات السياسية والاجتماعية تفرض علينا العمل على تطوير النضال الشعبي وتقوية الجبهات الميدانية والعمل الوحدوي بين القوى المناضلة وتفعيل الحوار العمومي.

التشريع المخزني: حدود الإستقلالية وخدمة الاستبداد بخنق الحريات وضرب الحقوق

عرف المغرب، بعد حركة 20 فبراير المجيدة وحراكات الريف وجرادة وغيرها من الهبات الشعبية الاجتماعية، تغولا للدولة المخزنية تعبيرا منها عن انتقام عدواني ضد كل من يقوم ضد الاستبداد والفساد وضد كل من يطالب بحقوق مشروعة وحريات متأصلة في الطبيعة البشرية. واستعمل في ذلك مختلف الوسائل والأساليب القمعية المادية والسياسية والقضائية، وسخر مختلف الأجهزة والمؤسسات المخزنية أو تلك الدائرة في فلكها ومنها مؤسسات ديمقراطية الواجهة وعلى رأسها البرلمان المخزني. لقد كان توجيه المخزن لهذه المؤسسة لخدمة الاستبداد المخزني خلال الولاية التشريعية الحالية مكثفا بهدف منع فضح المواطنين أفرادا وجمعيات للفساد وتقوية صحافة الريع على حساب الأصوات الصحافية الحرة من خلال مقتضيات مجحفة تضمنها القانون المنظم للمجلس الوطني للصحافة بهدف «اغتيال مهني» لأصوات صحافية أظهرت نوعا من الاستقلالية وتتناول مواضيع لاتريد الأجهزة المخزية الخوض فيها ، بل إن الآلة التشريعية المخزنية شرعت لمنع أي حديث عن الانتخابات حيث نص القانون التنظيمي لمجلس النواب على معاقبة كل تشكيك في نزاهة الانتخابات بالحبس بين سنتين و5 سنوات.

وفي سياق الإجهاز على الحقوق ومن بينها الحق في المحاكمة العادلة، صادق المجلس مؤخرا على القانون المنظم لمهنة المحاماة والذي اعتبرته جمعية هيئات المحامين، «مسا خطيرا باستقلال مهنة المحاماة ولايضمن محاماة قوية ضامنة لحق الدفاع عن المواطنين ومساهمة في تحقيق المحاكمة العادلة».

وفي الوقت الذي تصدر فيه الحكومة المخزنية وجهازها التشريعي هذه القوانين التي تمس حقوق مواطنين وهيئات ، تمتنع عن تحقيق مطالب ضد الاستغلال الرأسمالي ومن ذلك امتناعها عن تضريب أصحاب الثروات التي راكمها البعض من هذا الاستغلال بل ومن الفساد الذي شرعت الحكومة عقوبات ضد من يفضحه.

هذا الواقع تحلله مقالات ملف هذا العدد، بتناول لموضوع استقلالية المؤسسة التشريعية باعتبارها الجهاز الذي استخدم من قبل الحكومة المخزنية لتشريع هذه القوانين مستغلة الظرفية الحالية، ثم بإبراز مفصل لجوانب ضرب الحقوق والحريات في نماذج من القوانين التي صدرت في الأشهر الماضية ، ويتناول الملف في مقال ثالث قراءة في ردود الفعل ضد هذه القوانين.

السلطة التشريعية بين وهم الاستقلالية ومنطق الترويض التشريعي

ذ.محمد مسعودي(*)

من المفترض أن تشكل السلطة التشريعية حجر الزاوية في أي نظام دستوري ديمقراطي، باعتبارها التعبير المؤسسي عن الإرادة الشعبية، والفضاء الطبيعي لصياغة القواعد القانونية والسياسية الكفيلة بحماية الحقوق والحريات وتنزيل الاختيارات الشعبية، وضمان توازن السلط.

غير أن الممارسة التشريعية بالمغرب تكشف، في كثير من محطاتها، عن محدودية هذه الاستقلالية، وعن خضوع عملية إنتاج القانون والسياسة لمنطق سياسي آت من خارج القبة مما يجعل من التشريع أداة (ض وتقويض) أكثر منه وسيلة تحرر وانعتاق وتنزيل للاختيارات الشعبية.

وحيث انه لا يمكن مقاربة وضعية السلطة التشريعية بالمغرب وحدود استقلاليتها دون الانطلاق من الإطار الدستوري الذي يؤطرها، ولا من السياق السياسي الذي ولد فيه هذا الإطار.

فالدستور، باعتباره الوثيقة المرجعية العليا، لا يُختزل في نصوصه المجردة، بل يُفهم أيضا من خلال ظروف إنتاجه، وتوازنات القوة التي حكمت صياغته، والوظائف التي أنيطت به في لحظة سياسية دقيقة.

جاء دستور سنة 2011 في سياق إقليمي ودولي استثنائي، اتسم بتصاعد مطالب الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية في عدد من الدول العربية، وتفاعل داخليا مع حراك اجتماعي وسياسي غير مسبوق عرف بحراك 20فبراير.

وقد قدّم هذا الدستور، على مستوى الخطاب الرسمي، باعتباره منعطفا دستوريا يؤسس لمرحلة جديدة، قوامها توسيع مجال الحقوق والحريات، وتعزيز مبدأ فصل السلط، وربط ممارسة السلطة بالمحاسبة والمسؤولية في تناغم مع المطالب الشعبية على مستوى الشارع.

غيرأن هذا الطموح المعلن أو المصرح به ظل، في كثير من جوانبه، محكوماً بسياق إنتاج الدستور وبحدود الاختيارات السياسية التي رافقت صياغته، وطريقة تعيين لجنة إفرازه بدل مطلب المجلس التأسيسي المنتخب، ما انعكس لاحقاً على طبيعة تنزيل مقتضياته وعلى مدى قدرته الفعلية على إحداث تحول ديمقراطي عميق.

غير أن هذا الدستور، رغم لغته المتقدمة وحتى المتناقضة في بعض تجلياتها، ظل في جوهره دستوراً ممنوحاً صيغ في إطار مبادرة فوقية، وبمنطق احتواء المطالب المجتمعية أكثر من كونه تعبيراً عن تعاقد ديمقراطي فعلي بين الدولة والمجتمع.

هذا المعطى التأسيسي انعكس مباشرة على طبيعة فصل السلط الذي أقره الدستور، فهو فصل مرن غير حاسم يسمح بتداخل واسع للاختصاصات، ويُبقي على مركزية القرار خارج المؤسسات التمثيلية، بل خارج كل السلط الثلاث في أحايين كثيرة ومفصلية، خصوصاً، فيما يتعلق بالاختيارات السياسية والتشريعية الكبرى.

وبذلك، فإن الحديث عن استقلالية السلطة التشريعية لا يمكن فصله عن هذا الإطار الدستوري الذي يمنح البرلمان اختصاصات واسعة نظرياً، لكنه يُفرغها عملياً من مضمونها عبر آليات مؤسساتية وسياسية دقيقة.

أولا - فصل السلط في الدستور.. مبدأ بلا ضمانات

ينص الدستور المغربي على فصل السلط وتوازنها وتعاونها، غير أن هذا التنصيص يظل، في كثير من جوانبه، أقرب إلى إعلان نوايا منه إلى مبدأ مؤطر بضمانات صارمة.

فالسلطة التشريعية، رغم توسيع مجال القانون لا تمتلك الأدوات الفعلية التي تخول لها ممارسة استقلاليتها بشكل كامل، في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على المبادرة التشريعية، والتحكم في الزمن التشريعي، والتأثير المباشر وغير المباشر في مسار المصادقة على القوانين. ناهيك عن الاختلالات التي تشوب العملية الانتخابية عبر إفسادها باستعمال المال العام والمال الفاسد وتهميش الكفاءات والاعتماد على الأعيان والولاء المسبق لاختيارات الدولة وعدم حياد الجهة المشرفة في أحايين كثيرة وهي عملية للأسف تماهت معها وتعايشت الكثير من الأحزاب السياسية سواء في تهميش طاقاتها وكوادرها أو في اعتمادها على الأعيان والديناصورات الانتخابية دون الحديث عن ما يسود منح التزكيات من بيع وشراء.

ويُضاف إلى ذلك أن الدستور لم يُحَصن البرلمان من منطق التوظيف السياسي للمؤسسة التشريعية كآلية لتمرير اختيارات جاهزة، وهو ما يجعل الاستقلالية التشريعية رهينة لتوازنات سياسية لا تعكس بالضرورة الإرادة الشعبية، بل تعيد إنتاج منطق التحكم في القرار العمومي. ومع ذلك، فإن نقد الدستور لا يعني القطيعة معه أو التقليل من أهميته القانونية، إذ رغم طابعه الممنوح، ورغم ما يعتريه من اختلالات وتناقضات يظل الدستور المغربي مرجعاً أساسياً لا يمكن تجاوزه، خاصة لما يتضمنه من ضمانات دنيا تتعلق بالحقوق والحريات، وسمو المواثيق الدولية، وربط السلطة بالقانون.

إن الاحتكام إلى الدستور، في هذا السياق، ليس احتكاماً مثالياً، بل احتكام نضالي، يُوظف فيه النص الدستوري كأداة لمساءلة التشريع والممارسة، وكمعيار لفضح التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع القانوني، فالدستور، بما يتضمنه من تعهدات، يظل سلاحاً قانونياً في مواجهة التشريع المملى من خارج القبة، حتى وإن كان هذا السلاح محدود الفعالية في غياب إرادة سياسية حقيقية لاحترامه.

ثانيا: الإطار الدستوري لاختصاصات السلطة التشريعية وحدود تنزيله

كرّس الدستور المغربي لسنة 2011 مكانة مركزية للبرلمان، سواء من حيث توسيع مجال القانون، أو من حيث التنصيص على دوره في التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

كما أكد على سمو الدستور، وربط مشروعية القوانين بمدى احترامها للحقوق والحريات الأساسية كما هي متعارف عليها دولياً، غير أن هذا التقدم النظري سرعان ما يصطدم بواقع تشريعي تهيمن عليه السلطة التنفيذية، سواء من خلال احتكار المبادرة التشريعية الفعلية، أو عبر التحكم في أجندة البرلمان، أو بواسطة توظيف الانضباط الحزبي داخل الأغلبية الحكومية والبرلمانية لتمرير نصوص محددة سلفاً.

إن هذا الاختلال لا يمكن اختزاله في ضعف تقني أو ظرفي، بل يعكس بنية سياسية تجعل من البرلمان فضاءً محدود التأثير في الخيارات الكبرى، خصوصاً حين يتعلق الأمر بقوانين تمس جوهر الحريات العامة أو تعيد رسم العلاقة الدولة والمجتمع، وهنا تبرز حدود الاستقلالية التشريعية، ليس فقط من زاوية النص، بل من زاوية القدرة الفعلية على ممارسة الاختيار الحر والمسؤول.

ذلك أنه على مستوى الممارسة السياسية، فإن ضعف الأحزاب السياسية، وهيمنة منطق الأغلبية الحكومية، وتداخل النخب السياسية والإدارية، كلها عوامل تؤدي إلى إفراغ البرلمان من دوره الرقابي والتشريعي الحقيقي، وتحويله إلى فضاء لإعادة إنتاج قرارات السلطة التنفيذية بدل مراقبتها.

ومن منظور نقدي قريب من التحليل الماركسي، يمكن القول إن البرلمان المغربي رغم استقلاليته الشكلية، يظل خاضعا لبنية السلطة الفعلية داخل الدولة، حيث يتمركز القرار السياسي في مستويات أعلى من المؤسسة التشريعية، سواء داخل الجهاز التنفيذي أو داخل المؤسسة الملكية، مما يجعل الاستقلالية

تابع 8

البرلمانية استقلالية محدودة ومؤطرة بسقف سياسي ودستوري صارم.

ثالثا: التشريع كآلية للضبط والتحكم على حساب حماية الحقوق

من أبرز سمات التشريع المنتج الآن، كونه تشريعا وظيفيا، يُنتج استجابة لحاجيات الدولة في الضبط والتحكم أكثر مما يُنتج استجابة لحاجيات المواطنين والمواطنات في الحماية وتامين الحريات.

ويتجلى ذلك بوضوح في طبيعة النصوص التي يتم تمريرها خلال فترات التوتر الاجتماعي أو التحول السياسي، حيث يُلاحظ ميل متزايد نحو توسيع نطاق التجريم، وتشديد القيود على حرية التعبير والتنظيم والاحتجاج، مقابل تراجع واضح في المبادرات التشريعية ذات الطابع الاجتماعي والحقوقي.

ويُضفي هذا المسار طابعا شرعيا على ممارسات قد تمس جوهر الحقوق، من خلال تحويل التشريع إلى آلية لتحصين تدخلات الدولة وتجاوزاتها، بدل إخضاعها للرقابة والمساءلة.

وهنا لا يعود القانون تعبيراً عن الإرادة العامة، بل يصبح أداة لإعادة إنتاج اختلال ميزان القوة بين السلطة والمجتمع، في تعارض صريح مع فلسفة الدستور وروحه.

رابعا - ترويض المشرّع وإفراغ النقاش العمومي من مضمونه

لا يقتصر منطق التشريع على مضمون القوانين بل يمتد إلى منهج إنتاجها، إذ غالبا ما تعتمد مساطر تشريعية تتسم بالاستعجال مع تقليص هامش النقاش البرلماني، وتهميش المقاربة التشاركية، وإقصاء الفاعلين المدنيين والحقوقيين من المساهمة الفعلية في بلورة النصوص.

كما يُلاحظ توظيف الأغلبية البرلمانية كأداة عددية لتمرير مشاريع قوانين مثيرة للجدل، دون مراعاة مبدأ التوافق المجتمعي أو الحاجة المجتمعية او راي المجتمع المدني باعتباره مؤشرا لقياس منسوب التوتر الاجتماعي او احترام التوازن بين السلط.

ويؤدي هذا الوضع إلى ترويض المشرّع، وتحويله من فاعل دستوري مستقل إلى وسيط شكلي لشرعنة قرارات جاهزة، أو إلى مجرد غرفتين للتسجيل والمصادقة وهو ما يُفرغ العمل البرلماني من بعده السياسي والتمثيلي، ويُضعف ثقة المواطنين في المؤسسة التشريعية، ويشجع على العزوف الانتخابي أو الممارسة السياسية الرسمية باعتبارها عاجزة عن الدفاع عن مصالحهم أو تمثيل انتظاراتهم.

خامسا – تعارض التشريع مع الدستور والمواثيق الدولية

إن أخطر ما في هذا المسار هو تعارضه الصريح مع الالتزامات الدستورية والدولية للمغرب.

فالدستور ينص بوضوح على سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريع الوطني، وعلى ضرورة ملاءمة القوانين الداخلية مع هذه الاتفاقيات الدولية، واحترام مبدأ الديمقراطية التشاركية كما يكرس مبادئ الشرعية، وحماية الحقوق والحريات، وعدم المساس بجوهرها.

غير أن عددا من القوانين التي يتم إنتاجها في إطار التشريع تقوّض هذه المبادئ، سواء عبر توسيع غير مبرر للقيود، أو عبر صياغات فضفاضة تسمح بتأويلات تمس الأمن القانوني، أو عبر شرعنة تدخلات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة تلك المنصوص عليها في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرهما من الصكوك التي صادق عليها المغرب.

إن الحديث عن استقلالية السلطة التشريعية في المغرب يظل حديثاً منقوصاً ما لم يُربط بسؤال أعمق: أي دستور نريد؟ وأي تشريع ننتج؟

فبدون تفعيل حقيقي لفصل السلط وبدون احترام فعلي للدستور كمرجع ملزم وطريقة صياغته وإنتاجه، سيظل البرلمان مؤسسة محدودة الأثر، وسيظل التشريع أداة لتكريس الاختلال بدل معالجته.

ومع ذلك، يبقى الدستور، رغم كل محدوديته، أرضية لا بد من التمسك بها، ليس باعتبارها سقفاً نهائياً، بل باعتبارها حداً أدنى وجب تجويده شكلا ومضمونا وبالتالي يمكن الانطلاق منه للدفاع عن استقلالية السلطة التشريعية، وعن الحقوق والحريات، في أفق دولة قانون حقيقية، لا دولة قانون مفرغة من مضمونها.

(*) الأستاذ محمد مسعودي محامي بهيئة المحاميين بالدار البيضاء –

التشريع في خدمة الاستبداد وخنق الحريات من خلال نماذج بعض القوانين

محمد صادقو

في إطار سعي النظام المخزني المستمر إلى الإجهاز على كل المكتسبات الشعبية التي حققها الشعب المغربي بفضل التضحيات الجسيمة التي قدمها عبر مسيرته النضالية من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وفي مواجهة الاستبداد. ومن أجل إضفاء الشرعية باسم القانون على ممارستها القمعية وتضييقها على الحريات ببلادنا، وتثبيت ركائز الاستبداد عمدت الحكومة المغربية إلى سن مجموعة من القوانين ومقترحات مشاريع القوانين سنقتصر في هذا المقال على مناقشة بعض نماذجها.

1– القانون التنظيمي لمجلس النواب
2– القانون المنظم لمجلس الصحافة
3– مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة
4– القوانين الانتخابية

إنه وعوض أن تشكل القوانين آلية لتحرير المجال السياسي والمؤسساتي. فإن الممارسة التشريعية المنتهجة يستشف منها توجه النظام المخزني نحو إعادة إنتاج منطق التحكم والضبط ولكن بأدوات قانونية حديثة من حيث الشكل، أي تشريع يدبر الاستبداد بأدوات ناعمة.

أولا: القانون التنظيمي لمجلس النواب وتحييد الوظيفة التشريعية

يفترض في البرلمان أن يكون مركز الثقل في النظام الديمقراطي، غير أن القانون التنظيمي لمجلس النواب ببلادنا أفرغ هذه الوظيفة من مضمونها الفعلي عبر:

– تقليص المبادرة التشريعية البرلمانية.

حيث تواجه مقترحات القوانين المقدمة من طرف البرلمان بد فوع شكلية وعملية تؤدي عمليا إلى تجميدها.

– تعزيز هيمنة الحكومة على جدول الأعمال:

وهو الأمر الذي يحول دون قيام البرلمان بدورة التشريعي والرقابي باستقلالية ويجعل منه مجرد غرفة تسجل.

– إضعاف أدوات المراقبة البرلمانية:

خاصة لجان تقصي الحقائق وملتمسات الرقابة.

فالقانون التنظيمي لمجلس النواب لم يصغ من أجل تقوية البرلمان كفضاء للنقاش والتشريع

والمساءلة، بل من أجل توظيفه لتقييد المبادرة التشريعية للنواب، وتحويل الرقابة البرلمانية إلى إجراء شكلي محدود الأثر، وبالتالي إضعاف مباشر للعمل الحزبي ولدور الأحزاب في

إنتاج السياسات العمومية وجعل البرلمان مجرد آلية لإضفاء الشرعية الشكلية على قرارات

تتخذ خارجه ومؤسسة بلا سلطة.

ثانيا: القانون التنظيمي لمجلس الصحافة وتقييد حرية الصحافة

إنه ومن خلال قراءة النصوص القانونية لمجلس الصحافة يتبين أن هدف القانون التنظيمي

لمجلس الصحافة هو التحكم في حرية الصحافة والتضييق عليها:

– تركيبة المجلس لا تعكس الاستقلالية
– حضور غير مباشر للسلطة التنفيذية
– صلاحيات تأديبية واسعة
– غموض معايير الأخلاقيات لما يسمح بالتأويل الزجري

فالقانون لم يأت لحماية حرية التعبير بل لإدخالها بيت الطاعة القانوني. فعندما تمنح هيئة مثيرة للجدل صلاحيات واسعة لمعاقبة الصحافيين، وعندما تترك مفاهيم مثل « الأخلاقيات» دون تعريف دقيق، فإن الرسالة ليست تنظيم المهنة بل زرع الخوف والانضباط الذاتي وثني الصحافة عن لعب دورها كسلطة رابعة.

ثالثا: مشروع قانون مهنة المحاماة بالمغرب: حلقة جديدة في مخطط إخضاع ما تبقى من هوامش الدفاع عن الحريات والحقوق

لا يمكن فصل مشروع قانون مهنة المحاماة بالمغرب عن السياق العام للهجوم المخزني المتواصل على الحقوق والحريات، فكما هو الشأن بالنسبة للقوانين الانتخابية، وقانون المجلس الوطني للصحافة ... يأتي هذا المشروع ليؤكد أن التشريع لم يعد أداة لتنظيم المجتمع، بل وسيلة لإحكام السيطرة السياسية والطبقية.

لطالما شكلت مهنة المحاماة رغم كل محدوديتها أحد الفضاءات التي احتضنت الدفاع عن المعتقلين السياسيين وضحايا القمع والحركات الاجتماعية... ولهذا بالضبط ظلت هدفا دائما للمخزن الذي لا يتحمل وجود فاعلين يملكون هامشا من الاستقلال، وقدرة على فضح التعسف داخل قلب المؤسسة القضائية.

فخلافا لما يروج له، فإن مشروع قانون مهنة المحاماة لا يعزز الحق في الدفاع بل يعمل على تقيده، فبدل توسيع ضمانات المحامي في ممارسة مهامه يتم:

– تضيق حرية التعبير المهني
– توسيع أسباب المتابعة التأديبية والجنائية
– ربط ممارسة الدفاع بشروط تفرغها من بعدها النضالي والحقوقي

إن مشروع قانون مهنة المحاماة لا يستهدف تطوير المهنة، بل يندرج ضمن مخطط شامل يهدف لتدجين مهنة المحاماة وتحويلها من فاعل حقوقي مستقل إلى وظيفة تقنية خاضعة لمنطق الضبط والعقاب.

يرفع المشروع شعارات « التحديث « و» التخليق» لكنه في الواقع يدخل المهنة في دائرة الوصاية المباشرة من خلال مجموعة من الإجراءات بهدف إنتاج محام خائف، مراقب محكوم بمنطق الطاعة، لا محام مستقل يدافع عن ضحايا الاستبداد.

إن ضرب استقلال مهنة المحاماة ليس مسالة فنوية، بل خيارا سياسيا يهدف إلى تكريس عدالة طبقية في خدمة مصالح الأقوياء.

رابعا: القوانين الانتخابية بالمغرب أداة مخزنية لإعادة إنتاج الاستبداد الطبقي

في كل محطة انتخابية يعاد تسويق القوانين الانتخابية بالمغرب باعتبارها نتاج « إصلاح تراكمي» و «اختيارات توافقية»، غير أن الواقع السياسي يكشف دون حاجة إلى كثير عناء أن هذه القوانين لم تضع لخدمة الإرادة الشعبية بل لتدبيرها والتحكم فيها، وضمان ألا تتحول صناديق الاقتراع إلى أداة تغيير حقيقي.

ففي أي نظام ديمقراطي يفترض في القانون الانتخابي أن يكون أداة لترجمة الاختيار الشعبي إلى سلطة سياسة مسؤولة. أما في المغرب فقد جرى قلب هذه القاعدة رأسا على عقب، سمح للمواطن بالتصويت، لكن جرد صوته من فعاليته السياسية.

فالاختيارات القانونية المعتمدة ومن ضمنها نمط الاقتراح والتقطيع الانتخابي ... ليست تفاصيل تقنية، بل آليات تحكم سياسي صممت لضمان عدم بروز أغلبية سياسية واضحة وقادرة على الحكم.

إن أخطر ما في القوانين الانتخابية بالمغرب أنها تضفي على الاستبداد طابعا قانونيا ومؤسساتيا، لم يعد التحكم يمارس خارج النص بل من داخله، ديمقراطية شكلية تستدعى عند الحاجة للشرعية، وتفرغ من مضمونها كلما اقتربت من إحداث تغير حقيقي.

إن القوانين الانتخابية ليست سوى إحدى أدوات الاستبداد المخزني لتدبير التناقضات الاجتماعية دون حلها، فهي تمنح للنظام شرعية شكلية في الداخل والخارج، وتستخدم لاحتواء الغضب الاجتماعي، وتفريغ النضالات الشعبية من بعدها السياسي.

في سبيل مقاومة خنق الحريات والحقوق

إن المتتبع للواقع المعاش بالمغرب سيتأكد من كون النظام المخزني الاستبدادي، قد قطع أشواطا عملاقة في تعميق الشرخ بين قطبين في المجتمع: قطب يضم الطبقة السائدة بجميع مستوياتها وشرائحها، تستحوذ على الثروة والسلطة على كافة المستويات، وقطب آخر يضم كل الطبقات الشعبية بما فيها الطبقات الوسطي، يستشرى فيها الفقر والفقر المدقع والجهل والتهميش. وهذا الواقع المعاش مدعوم بشكل فاحش من طرف الرأسمالية المتوحشة ومراكزها المالية التي يعبر عن توجهها الحالي رئيس الولايات المتحدة السيد ترامب.

أحمد ايت بناصر

إن الواقع الحالي بالمغرب غير المنفصل عن الوضع العام العالمي، يؤكد لنا أننا نمر بمرحلة جديدة من الصراع الطبقي وطنيا وإقليميا ودوليا، يمر فيها التوحش والقوة وضرب التراكمات الكونية فيما يخص الديمقراطية والحريات والتضامن وكل القيم الإنسانية كطموح إلى المستقبل، وأن شهر سيف القوة العسكرية والأمنية ومختلف الأدوات القسرية يكون هو الجواب على طموحات الأنظمة الوطنية أو المتنورة وكل الطبقات الشعبية الفقيرة في العالم بما فيها المغرب بالطبع.

أمام هذه التحولات الجارية ببلدنا في العالم بأسره يستدعى الأمر التفكير والعمل على مقاومة جميع مظاهر التغول المخزني الاستبدادي وانصياعه لتوجيهات الأسياد في الرأسمالية العالمية المتوحشة، لترابط مصالحهما معا ضدًا على طموحات الشعوب وخاصة الطبقة العاملة وعموم كادحيها.

إن المغرب على امتداد تاريخه وخاصة بعد الاستقلال الشكلي في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، راكم تجربة نضالية مهمة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وتنظيميا، لكن مع التطورات المتسارعة اليوم، لا بد من تقييم هذه التجربة واستخلاص الدروس لرسم أسس مقاومة في مستوى هذه التحديات الكبرى. وتزداد أهمية هذه المسألة مع طرح مجلس الأمن لمسألة الحكم×. إلا أنه مع بداية القرن الحالي يلاحظ تنامي قوة الطبقة السائدة من خلال تشكل مجموعات مالية كبيرة تسيطر على ثروة الشعب، وفى نفس الوقت تقدمت في تكوين أدواتها الأمنية والقضائية الضاربة وتركيب برلمان مغشوش مبني على التزوير لفبركة هيئة تشريعية مزعومة مطواعة للأوامر المغربية بدون أدنى تحفظ، من خلال استعمال المال الحرام وشراء الضمائر وفبركة لوائح انتخابية مزيفة وتقطيع انتخابي فاسد وطريقة انتخاب محددة للنتائج مسبقا.

فالمتتبع للواقع المغربي يلاحظ أنه مقابل تغول المخزن بأجهزته وأدواته الأمنية والاقتصادية والسياسية، فإن القطب المعارض تفشت فيه الهشاشة التنظيمية والتفتيت والتراجع النضالي والثقافي والضبابية الفكرية والفكر الانهزامي. بموازاة تراجع مبادئ التضامن والكفاحية والعمل الوحدوي..

*الحكم الذاتي الحقيقي في علاقة مع حق التقرير المصير كحل مسألة الوضع بالصحراء الغربية.

في هذا الإطار تخلف العمل السياسي الوطني والتقدمي والديمقراطي سواء على مستوى القوة التنظيمية، أوالتأثر والعمل السياسي وسط الشعب. وتبعا لذلك تخلف العمل النقابي وانحصر تنظيمها ونضاليا وازداد تفتتا. وكان أثر ذلك كبيراً على فعل منظمات المجتمع المدني والعمل الثقافي والفني.

غير أنه سيكون من الجحود إنكار الفعل النضالي واستمراره رغم الضعف، بل والإبداع في اتخاذ المبادرات والأشكال النضالية تبعا لواقع تطور الصراع الطبقي ببلادنا. أي أن الفعل النضالي لم يتوقف رغم الصعوبات، ولكن القوى المناضلة عجزت عن بلورة أشكال النضال وفي مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والحقوقية الثقافية.

إن المفتاح الأساسي لتحدي التغول المخزني ومقاومة سياساته الرامية على الدوام إلى تكريس الاستبداد والاستحواذ على الثروة هو الاجتهاد في بلورة أشكال الارتباط بأوسع الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وكل المأجورين والكادحين، ليس بالاندماج بها في النقابات المناضلة فقط، بل وفي جميع الأحياء الشعبية والقرى وفي الجامعات والثانويات ومختلف المعاهد العامة أو الخاصة وفى إطار رؤية فكرية وسياسية تستفيد من مختلف التجارب وتبدع في دمجها بمعطيات الواقع المعاش، وهذه المسألة ليست مطروحة على القوى اليسارية الثورية فقط، بل على جميع القوى المناضلة والفاعلين السياسيين أفراد وجماعات وفي مختلف الميادين.

ويأتي بعد ما سبق، توحد قوى اليسار على أرضية حد أدنى وتنزيلها في مواقع العمل المشترك، في النقابات العمالية والتعليمية وفي منظمات المجتمع المدني وخصوصا منظمات حقوق الإنسان الجادة والخادمة الفعلية لحقوق الإنسان وليس الجمعيات والمنظمات المنتسبة لهذا المجال والخادمة لسياسة النظام المغربي وأذنابه.

غير أن وحدة اليسار وعلى الأقل وحدته النضالية في مختلف تواجده المشترك، لا يعفى من ربط علاقات نضالية وسياسية مع القوى الإسلاموية ذات الاهتمام المشترك وخاصة جماعة العدل والإحسان وحزب البديل الحضاري وكل المجموعات الإسلاموية التي كان لها رصيد من العمل والنضال المشترك في ميادين مختلفة داخل منظمات المجتمع المدني والنقابات. وإن العمل الوحدوي يكتسي أهمية بالغة في المرحلة الراهنة سواء كانت وحدة سياسية وتنظيمية أووحدة نضالية وميدانية حسب ظروف الحال، وفي أي موقع من مواقع النضال مع ضرورة التشبيك فيما بين مواقع العمل والمجموعات على أساس نقطة أو نقط أو حد أدنى مشترك.

وقد تميزت نضالات الساحة المغربية بالفئوية والقطاعية الضيقة ما يجعلها سهلة التحطيم والاحتواء من طرف المخزن، وهذا يتطلب من القوى المناضلة أن تدعم روح التضامن وتوحيد الفئات في نضالات مشتركة لكي تحقق مكتسبات، وتحافظ على أخرى. فحركة «جيل زيد» أكدت أن عدم دعمها سياسيا وجماهيريا ونظرتها العدمية تجاه القوى المناضلة وثقتها غير المرتكزة على أساس، سهّل على المنظومة الأمنية المغربية الإجهاز عليها رغم كون توجهها العام وطنيا وديمقراطيا وتقدميا.

إن العمل على الوحدة في النضال وقبول التنوع هو غاية في الأهمية للتقدم إلى الأمام .وكل المهام المطروحة أعلاه، لا يمكن أن تستقيم دون بلورة تطور إعلامي يتماشى والواقع الحالي. وإن عدم فتح نقاش بين الأطياف السياسية المعنية بالنضال حول تطورات وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وبحث طرق اختراق المنظومة الرأسمالية المتوحشة كجبروت إعلامي وإعلام الرجعية التابع لها، كل هذا سوف لن يؤدى إلى نتائج مهمة.

وإن اعطاء أهمية للشباب وفي جميع المجالات وخاصة الجامعة والثانوية من شأنه توفير السبل لإنجاز المهام المذكورة أعلاه، على طريق إحداث القفزة النوعية في وعي ونضال الشعب المغربي. وبموازاة ذلك، توظيف كل السبل لمناهضة توجه التفاهة والالهاء، وبث توجه استعمال العقل والفكر للتحرر من كل ما هو سلبي في فكرنا وثقافتنا الماضوية على طريق الديمقراطية والتحرر.

هم يريدون قتل الأمل فينا وكسر إرادتنا وتحطيم معنوياتنا خالد الخالد فينا

راسم عبيدات(*)

شلال الدم الفلسطيني مستمر في النزف بلا توقف ،في ظل عالم أبستين، وما كشفه ليس مجرد شبكة انحرافات جنسية، بل انهيار معيار الأهلية الأخلاقية للنخبة الحاكمة والمؤثرة عالميًا.

ونحن كشعب فلسطين ضحايا عالم أبستين ،والتوحش والتغول وسقوط كل أقنعة التغني بالأخلاق والقيم وحقوق الإنسان والمُثل، والتي سقطت على بوابات قطاع غزة، حيث الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وفق ما قالته محكمة الجنايات الدولية.

وكذلك سقطت الشرعية الدولية وكل منظومات القيم والأخلاق في حي الشيخ جراح في القدس ، حيث جرى هدم أسس الشرعية الدولية بهدم مباني وكالة الغوث واللاجئين»الأونروا» وحرق مقراتها، وإغلاق مدارسها ومؤسساتها الإجتماعية والصحية في مدينة القدس وتباهي قادة دولة الإحتلال بالتخلص من « الوحش النازي».

اما في سجون الإحتلال فأسرانا يتعرضون لأبشع أشكال القمع والتنكيل والتعذيب والإذلال والتجويع، ويرتقون يومياً حيث بلغ عدد الأسرى الشهداء في سجون الإحتلال منذ السابع من أكتوبر2023،91 شهيدا، و يريد قادة دولة الإحتلال، وهم من منظومة عالم أبستين، إعدام أسرانا في السجون، فحكومة الإحتلال وأجهزتها الأمنية أقرت قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين. هذا الإعدام الذي يمارس يومياً.

المناظر والهيئات التي يخرج عليها أسرانا من سجون الإحتلال، بأجساد منهكة ومجموعة كبيرة من الأمراض ،وعلامات التعذيب بادية عليهم، فهي لا تثير في حكام عالم أبستين، أي مشاعر أو انفعالات إنسانية واحتجاجات ومطالبات بوقف مسلسل التعذيب، والقمع والتنكيل بحق أسرانا، فالمهم جثة آخر رهينة إسرائيلية، وليس أكثر من سبعين ألف شهيد وأكثر من 171 الف جريح وحوالي عشرة آلاف أسير.

المناضل خالد الصيفي المبدع والمدير التنفيذي لمؤسسة إبداع الشبابية في مخيم الدهيشة، والتي حرص مع زملائه في الهيئة الإدارية على تحويلها إلى خلية نحل تعج بالأنشطة والفعاليات واللقاءات الرياضية والثقافية والأمسيات الفنية، والتي تجاوز دورها وصيتها وسمعتها وشهرتها أسوار الخيمة لتصبح مشهورة على مستوى الوطن وخارج الوطن، عبر نسج أوسع علاقات صداقة وتعاون مع مؤسسات شبابية ورياضية وفنية وثقافية صديقة للشعب الفلسطيني في أكثر من دولة، هي رمز وعنوان وحدي يجمع عليه كل أهل المخيم.

المناضل خالد الصيفي في اعتقالاته الإدارية، المتكررة ،بعد السابع من أكتوبر/ 2023 التي تعرض فيها لعمليات تعذيب قاسية وإهمال طبي متعمد، حيث خرج من اعتقاله الإداري الأخير كهيكل عظمي، ويعاني من مجموعة أمراض تفاقمت بسبب سياسة الإهمال الطبي، والموت البطيء عبر سياسة ممنهجة قائمة على التنكيل وممارسة الوحشية بأبشع صورها بحق الأسرى.

فور خروجه من المعتقل، نقل إلى المستشفى الإستشاري في رام الله، في وضع صحي صعب، كان يوحي بأن المناضل خالد الصيفي، لن يتجاوز محنته، وبأن جسده المنهك غير قادر على تحمل كل هذه الأمراض التي نتجت عن سياسة عزل وقمع وتنكيل وتعذيب ممنهجة بحقه وبحق بقية الأسرى.

وليعلن الأطباء عن توقف قلبه وإرتقاءه شهيداً ،وهو لم يمض على تحرره من السجن سوى أسبوع واحد. هذا الرحيل المبكر لخالد، أحدث صدمة في قلوب كل محبيه من أبناء شعبه ورفاقه وإخوته، في مخيم الدهيشة وخارجه، وفي كل أنحاء فلسطين وفي خارج الوطن. وخاصة بأن هذا الرجل يمتاز بنفس وطني وحدوي، فهو لم يجعل من مؤسسة إبداع، مؤسسة تخص لون سياسي واحد، بل مؤسسة وطن.

وفور وصول خبر استشهاده للمخيم قال أبناء المخيم، خالد الصيفي صديق المخيم ترجل يا سماء أمطري دموعك لعلك توفي الرجال حقهم. وأبرقي لكي تضيئي عيون النائمين وأرعدي لعل في الرعد هزة توقظ النيام نم قرير العين وأنت في القلب والعقل.

رحلت، وخلفت المخيم صامتا أمام خسارتك، يئن من ثقل غيابك، يفترش الأرض غربة وحزنا.

رحلت جسداً وبقيت قضية نابضة في وجدان الوطن، ستظل ذكراك شاهداً صادقاً على وطنية صلبة لا تموت، تلهمنا الثبات كلماً اشتدّ الغياب، سنفتقد حضورك، لكننا سنستدل بك، فالقادة العظام لا يغيبون، إنما يتحولون الى ضوء يُهتدى به.

خالد الصيفي من الشخصيات الوطنية والمجتمعية البارزة، وله إسهامات واضحة في الحقلين الثقافي والاجتماعي، وكان معروفًا بمواقفه ونشاطه الوطني، حيث تعرّض للاعتقال عدة مرات خلال مسيرته النضالية.

ذكرى المناضل خالد الصيفي، ستبقى خالدة في قلوب محبيه من رفاق وأخوة وأحبة ومن كل أبناء مخيم الدهيشة الذين كان خالد بالنسبة لهم رمز وعنوان جامع وموحد، خالد ذاهب نحو الخلود الأبدي جسداً، ولكن ذكراه ستبقى خالدة عند كل من عرفوه وأحبوه فهو أحبهم وهم أحبوه.

هذا حال المنتمين للوطن، حال السائرين على درب من سبقوهم من الشهداء من قادة وكوادر وأفراد، وإستشهاد المناضل الصيفي، لن يكون الأخير لا بالنسبة لأبناء شعبنا، ولا بالنسبة لأسراه، فالإحتلال، لا يريد لهذا الشعب أن يعيش بأمن واستقرار، ولو على جزء من أرض فلسطين التاريخية، فهو لا يرى لوجود لهذا الشعب، إلا خارج أرض فلسطين، فهو لا يعترف بوجوده ولا بحقوقه الوطنية والسياسية، ولا بحقه بالعودة إلى أرضه التي طرد وهجر منها .

عن بوابة الهدف

(*) كاتب صحافي ومحلل سياسي من فلسطين

غزة تحت النار:

11 شهيدًا بينهم أطفال جراء خروقات «وقف» إطلاق النار

استشهد 11 مواطنًا فلسطينيًا، بينهم أطفال، فجر وصباح اليوم الأربعاء، جراء القصف الإسرائيلي المتواصل على مدينتي خان يونس ومدينة غزة، في خروقات جديدة وعنيفة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وأفاد مصدر في الإسعاف والطوارئ بأن 4 شهداء، بينهم طفل، ارتقوا جراء قصف مدفعية الاحتلال على حيّ الزيتون والتفاح شرقي مدينة غزة، وهم: علي أحمد سلمي (60 عامًا)، بسينة محمد عياد (55 عامًا)، والطفل صقر بدر الحتو (5 أشهر).

كما استهدفت مدفعية الاحتلال عمارة سكنية لعائلة حبوش في شارع الحجر شرقي حي التفاح، ما أدى لاستشهاد كل من: ريتال محمود حبوش (13 عامًا)، يوسف محمد حبوش (40 عامًا)، أحمد طلعت حبوش (22 عامًا)، وبلال أشرف حبوش (16 عامًا).

وأفادت المصادر أيضا باستشهاد الشابين محمود أيمن الراس (21 عامًا) وسليمان أبو ستة (28 عامًا).

وفي تطور منفصل، استشهدت زوجة الدكتور أحمد الربيعي، رئيس قسم الأمراض الصدرية في مستشفى الشفاء، بعد إصابتها برصاص طائرة مسيرة إسرائيلية «كواد كوبتر» قرب منطقة الشوا في حي التفاح شرق غزة.

كما تعرضت المناطق الشمالية الشرقية من مخيم البريج لقصف مدفعي مستمر، فيما أطلقت مدفعية الاحتلال قذائف على منازل المواطنين في شارع الحجر، محيط منتزه المحطة، بركسات الوكالة، ومنطقة دوار الشرفا في شارع يافا شرقي مدينة غزة.

ويأتي هذا التصعيد في وقت تشهد فيه مناطق غزة المختلفة استمرارًا للعدوان «الإسرائيلي» اليومي، ما يزيد من معاناة المدنيين ويهدد حياة الأطفال والنساء بشكل خاص.

عن الهدف الإخبارية - قطاع غزة

بعد أسبوع من الإفراج عنه

استشهاد الأسير المحرر القيادي بالشعبية خالد الصيفي

استشهد الأسير المحرر والقيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، خالد الصيفي (67 عامًا) من مخيم الدهيشة ببيت لحم، والذي ارتقى بعد أسبوع واحد من الإفراج عنه من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت هيئة الأسرى ونادي الأسير في بيان مشترك، أن الصيفي تحرر بوضع صحي حرج نتيجة ما تعرض له خلال فترة اعتقاله الأخيرة التي استمرت أربعة أشهر في الاعتقال الإداري التعسفي.

وأشارت المؤسستان إلى أن إدارة السجون زوّدته بحقنة قالت إنها ضد فيروس الإنفلونزا، لكنها تسببت له بالتهابات حادة، ثم تلتها حقنة أخرى استدعت نقله إلى سجن «الرملة».

وبحسب مصادر محلية، فإن الصيفي واجه تدهورًا حادًا في وضعه الصحي عقب الإفراج عنه، في ظل معاناة طويلة خلال فترة اعتقاله، ما أعاد تسليط الضوء على أوضاع الأسرى داخل سجون الاحتلال وسياسات الإهمال الطبي المتعمد بحقهم.

ويُعدّ الصيفي أحد الكوادر القيادية في الجبهة الشعبية، ومن الشخصيات الوطنية والمجتمعية البارزة، وله إسهامات واضحة في العملين الثقافي والاجتماعي، وكان معروفًا بمواقفه ونشاطه الوطني، حيث تعرّض للاعتقال عدة مرات خلال مسيرته النضالية.

وأثار نبأ استشهاده حالة من الحزن في الأوساط الشعبية والوطنية، وسط مطالبات بمحاسبة الاحتلال على الجرائم المرتكبة بحق الأسرى، وما يتعرضون له من انتهاكات ممنهجة داخل السجون.

عن بوابة الهدف - الضفة المحتلة

إيران بين خيارات الاستسلام والإذعان أو المواجهة المكلفة والخراب

بعد فصول التشويق الدرامية التي سوقت لها إدارة ترامب وأدوات الكيان الصهيوني بقرب الهجوم الأمريكي-الصهيوني على إيران إثر الاحتجاجات الشعبية أواخر دجنبر الماضي بسبب غلاء المعيشة والبطالة وغياب الحريات...الخ (بالنظر للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتأثير الحصار والعقوبات الاقتصادية التي شهدتها إيران منذ سنوات). يبدأ الحديث عن إنضاج شروط الحوار.

عبدالواحد ناجم

جلب إيران إلى طاولة الحوار تحت الضغط المرتفع

استراتيجية 2026 للإدارة الأمريكية تعتبر إيران الخطر الأكبر على دورها المهيمن في منطقتنا وتشكل تهديدا قويا لمصالح حلفائها في المنطقة وعلى رأسها الكيان الصهيوني.

إضافة إلى الحصار التصعيد العسكري والإعلامي من الإدارة الأمريكية ورأسها ترامب مما يذكر بالسيناريو الفينزويلي رغم اختلاف الظروف والجيو— استاتيجيات.

في هذا السياق تم استغلال الاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة التي يعتبرها المراقبون، الأوسع والأعنف منذ سنوات، ذهب ضحيتها آلاف القتلى من بين المتظاهرين المدنيين (الحصيلة الرسمية المعلن عنها من الحكومة الإيرانية 3117 قتيل من المتظاهرين ومن الشرطة ومن الجواسيس المندسين) وخلفت مئات الموقوفين الذين تتم محاكمتهم هذه الأيام.

سارع ترامب إلى إعلان "وقوف بلاده مع الشعب الإيراني" و"استعداده للتدخل لمساندته والدفاع عنه وعن حريته، كما طالب المحتجين بالاستيلاء على المقرات الحكومية والعمومية"...الخ وإطلاق التهديدات بالتدخل لإسقاط النظام كما سارع بإرسال حاملة الطائرات "أبراهام لنكولن" البحرية ومعداته العسكرية في اتجاه الشرق الأوسط وتم إتباعها بأسطول آخر... كم تم استقبال رئيس جهاز الموساد الصهيوني في البيت الأبيض «للتباحث والتنسيق حول موضوع الحرب»...

لكن سرعان ما بدا الترويج لإمكانيات الدخول في «المفاوضات بين إيران بوفد يظم قادة بارزين يرأسه عراقجي وممثلو الإدارة الأمريكية برئاسة المبعوث ستيف ويتكوف» حسب تقرير لأكسيوس صدر يوم الأحد فاتح فبراير الجاري، قد تحتضنها تركيا نتيجة لوساطة مصرية سعودي تركية، يأتي هذا التطور في أجواء متوترة ومشحونة بين الطرفين وتخوفات من انفجار الوضع خاصة بعد التحشيد العسكري الضخم ورفع درجة حالة الاستنفار في القواعد الأمريكية بالقيادة الوسطى ووصول حاملات الطائرات وسفن حربية وتعزيزات عسكرية إلى المنطقة وأخرى في الطريق إليها، كما صرح البيت الأبيض والبانتغون.

رغم أن ترامب يواصل قرع طبول الحرب ضد إيران عبر تصريحات تهدد وجود النظام الإيراني وقياداته وعلى رأسهم المرشد الأعلى خامنئي، واضعا شروط مهينة للاستسلام الذي يسميه «صفقة» تتمثل في إلغاء البرنامج النووي والتخلص من مخزون الاورانيوم المخصب.. والحد من القدرات الصاروخية والكف عن دعم المقاومة في المنطقة ووقف متابعة الجواسيس والمتظاهرين... في سيا سياسة الفوضى الخلاقة وأسلحة الدمار الشامل في خدمة الهيمنة الصهيو-أمريكية والترتيب لمرحلة ما وراء الخراب.

أما الكيان الصهيوني فقد عقد اجتماع مجلس الأمن القومي وزير الدفاع مع رئيس المخابرات العسكرية بعد عودته من واشنطن الأحد بغرض المزيد من الضغط لعرقلة التفاوض... وقد جاءت زيارة ويتكون للكيان يوم الثلاثاء 3 فبراير من أجل التنسيق قبل ذهابه لتركيا.

هل إيران استوعبت درس حرب ال12 يوم يونيو 20255، حيث كانت الضربة السيبرانية المفاجئة للمنشآت الإيرانية والاغتيالات التي طالت القادة العسكريين والسياسيين خلال المفاوضات التي كانت تجري بسلطنة عمان...؟

يبدو من تصريحات المسؤولين الإيرانيين ذلك سواء على مستوى استخلاص العبر أو على مستوى ترميم الخسائر العسكرية وإعادة توزيعها. وإعادة الثقة بالنفس.

فعلى خامنئي يصرح يوم الأحد فبراير الجاري بأن إيران مستعدة لكل الاحتمالات بما فيها الحرب محدرا من أن تهديدات أمريكا ليست جديدة وأن أمريكا إدا أشعلت الحرب فلن تستطيع إيقافها وسوف تتحول إلى حرب إقليمية والشعب الإيراني سيرد بقوة.

الوضع العالمي لا يسمح بالمزيد من التوتر

ما يسمى «المنتظم الدولي» يتابع بقلق بالغ التطورات والمواقف الصادرة تعبر عن الخشية من آثار انهيار النظام الإيراني على وحدة البلاد واستقرارها.

في الوقت الذي تشهد فيه الساحة الدولية تطورات متسارعة بعد عودة الأرعن ترامب وكثرت تصريحاته العدوانية وتأكيده نيته في تغيير أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية بدواع واهية وكاذبة والمرور إلى تفعيل نواياه التوسعية حيث أقدم على اختطاف الرئيس "مادورو" من بلاده وعزمه على ضم غرينلاند مما خلق أزمة مع حلفائه في حلف الناتو وتهديد كندا بإلحاقها بأمريكا والدعم اللامشروط للعصابة الصهيونية من أجل نزع سلاح المقاومة في فلسطين ولبنان...هذا إلى جانب الحرب التجارية وترفيع التعريفات الجمركية ضد الأنظمة الغير المطيعة والمنافسة... مع محو آثار 7 أكتوبر التي عرت الكثير من العورات داخل المنظومة الرأسمالية وتوابعها. كما يسعى ترامب إلى إقامة حلف موازي لمنظمة الأمم المتحدة عبر مشروع «مجلس السلام» الذي يتزعمه بنفسه. كل هذه الخطط تتطلب منه التركيز على هذه الأولويات في الوقت الحاضر دون أن يعني ذلك التخلي عن مشروع إسقاط النظام الإيراني.

فيما الاتحاد الأوروبي يساير واشنطن وبادر لإعلان عقوبات في حق إيران.

أما روسيا تقترح الوساطة بين الكيان الصهيوني والحكومة الإيرانية.

غير أن الصين تعلن عن رفضها لأي ضربة لإيران وتدعو للحوار لتجنيب المنطقة المزيد من التوتر.

يأتي كل هذا في سياق الوضع المأزوم في زعيمة الإمبريالية المتوحشة الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد عاد ترامب الى البيت الأبيض لتجسيد شعار حملاته في الانتخابات الأخيرة "أمريكا أولا" وأعلن أكثر من مرة يكف بأنه أنهى ثماني حروب!!! وأنه يعمل من أجل السلام غير أنه دعم حرب الإبادة في غزة وطرد المهاجرين بشكل عنصري ووحشي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد إقدامه على التدخل في فنزويلا دون موافقة الكونغرس ولا مجلس الأمن... أثار الاحتجاجات الجماهيرية بالعديد من الولايات وكذلك في أوساط النواب بالكونغرس كما تظهر استطلاعات الرأي تراجع شعبيته (60% غير راضين عن أدائه وسياساته) كل ذلك قد يدفعه إلى مغامرة كبرى ضد إيران بتنسيق كامل مع الكيان الصهيوني طمعا في مكاسب قذرة... وإخضاع إيران بالنظر للموقع الاستراتيجي الذي تحتله وامتلاكها مخزون نفط هائل ودورها كقوة إقليمية تسعى إلى امتلاك السلاح النووي والقدرات العسكرية المتطورة. وأصبحت تمثل خطرا على الكيان الصهيوني ممثل المصالح الامبريالية الأمريكية الذي لن يتمكن من فرض هيمنته على المنطقة كليا وتحقيق مشروع "إسرائيل الكبرى" في ظل وجود قوة الردع الوحيدة في المنطقة، ناهيك عن موقعها داخل محور المقاومة بفضل الخبرات والأسلحة والتأطير الذي مارسته طيلة السنوات الفارطة، وهو ما يتعارض بدون شك مع مصالح الرجعيات العربية التبعية والمطبعة التي تتمنى تحجيمها إن لم تقدر على تغيير نظامها.

إيران بين الدبلوماسية والتهديد بالرد الساحق

تقوم السلطات الإيرانية بحملة توضيحية لتورط الكيان الصهيوني والمخابرات الأمريكية في التحركات الأخيرة حيث عرضت وزارة الخارجية في اجتماع مع الدبلوماسيين الأوربيين بطهران دلائل تفيد بأن «المتسللون استخدموا الإنجليزية والألمانية ولغات أخرى لإطلاق النار على الحشود. وقد أكدت لهم وجود عناصر استخبارات في المظاهرات، يطلقون النار على الناس، ويحرقون المباني والحافلات، ويرسلون تقارير إلى وزارات الخارجية المعنية. واتبرت ما يفعلونه يُصنف إرهابا.».

وفي ذات الوقت تكشف القيادة العسكرية عن استعدادها لكل السيناريوهات.

ففي رسالة نارية محسوبة التوقيت، كشفت إيران عن شبكة أنفاق صاروخية تحت سطح البحر قرب مضيق هرمز، في تصعيد نوعي ينقل الصراع من سطح البحر إلى أعماقه. البحرية التابعة للحرس الثوري تؤكد أن صواريخ كروز يتجاوز مداها 1000 كيلومتر باتت في وضعية الجاهزية الكاملة، ومُخصصة مباشرة لمواجهة الوجود البحري الأمريكي في الخليج وبحر عُمان.

الرسالة واضحة ولا تحتمل التأويل:

الاقتراب له ثمن، والضربة ستكون من حيث لا ترى.

التحذير الإيراني جاء أكثر حدّة هذه المرة:

أمن مضيق هرمز "لا يمكن ضمانه" إذا تعرضت إيران لأي هجوم.

وهذا ليس تهديدًا إعلاميًا، بل معادلة ردع قائمة على مفاجآت ميدانية وقدرات مخفية تُربك أقوى الأساطيل.

هرمز ليس ممرًا مائيًا عاديًا... إنه شريان الطاقة العالمي. وأي اشتعال فيه يعني شل التجارة، قفز أسعار النفط، وفوضى تمتد من آسيا إلى أوروبا. الرسالة إلى واشنطن وحلفائها:

اللعب على حافة الهاوية قد يُغرق الجميع.

إيران تقول إن البحر لم يعد آمنًا، والعمق بات ساحة النار... ومن يختبر هذا الواقع، سيدفع الثمن. حسب رويترز.

كما تؤكد تصريحات الإيرانيين الاستعداد لرد الهجوم بكل الوسائل عبر تحصين الأجواء الإيرانية بما تلقته من دعم روسي وصيني بأنظمة دفاع متطورة وسلاح جو "س400-" وعبر ما طوّرته من صواريخ فرط صوتية تمكنها من عكس الهجومات ضد القوى المتواطئة مع أمريكا إذ أكد الكيان الصهيوني عدم استعداده الكافي وعدم قدرة القبة الحديدية على تجنب ضربات سلاح الجو الإيراني وما يمكن أن تكبده إياه من خسائر مثلما حصل في حرب الـ 12 يوما. إلى جانب ذلك عبرت أنظمة الخليج العربية عن تخوفها من تحول الحرب إلى حرب شاملة تستهدف مصالحها وخاصة تل التي تأوي القواعد العسكرية الأمريكية.

3 فبراير 2026

كأس أفريقيا بالمغرب: الرياضة كجهاز إيديولوجي لإعادة إنتاج التبعية

(قراءة مادية ديالكتيكية في ضوء كتاب Sport et société – Sport et médias – Sport et argent والنظريات الاجتماعية النقدية)

آدم روبي

مقدمة: حين تتحوّل الكرة إلى أداة حكم ونظام إلى فرجة

لا يمكن مقاربة تنظيم كأس أمم أفريقيا بالمغرب خارج السياق العام للأزمة البنيوية التي يعيشها نمط الإنتاج الرأسمالي التابع ببلادنا. فالرياضة، خلافًا لما يُروَّج له في الخطاب الرسمي والإعلامي، ليست مجالًا محايدًا أو فضاءً «للفرح الشعبي» فقط، بل تشكّل—كما يبيّن ذلك كتاب Sport et société – Sport et médias – Sport et argent، ويؤكده علماء الاجتماع مثل بورديو وبوسييلو—أحد المداخل الأساسية لفهم كيفية اشتغال السلطة داخل المجتمعات الرأسمالية، خصوصًا في بلدان الجنوب حيث تتقاطع التبعية الاقتصادية مع السلطوية السياسية والإمبريالية الثقافية.

غير أن الكتاب، رغم قيمته التحليلية في كشف العلاقة بين المال والإعلام والرياضة، يبقى أسير مقاربة سوسيولوجية وصفية، لا تذهب بعيدًا في تفكيك الجذور الطبقية التي تجعل من الرياضة أداة لإعادة إنتاج السيطرة. من هنا تأتي ضرورة إعادة قراءة أطروحاته من داخل التحليل المادي الديالكتيكي، وربطها بما عاشه المغرب خلال تنظيم كأس أفريقيا، وما يرافق التحضير لاستضافة كأس العالم 2030، في ظل مشهد اجتماعي متأجج بالاحتجاجات والاعتقالات والسياسات التفتيتية.

أولًا- الرأسمالية التابعة والبحث عن الشرعية عبر «الحدث الرياضي»، من التلميع الدولي إلى التهميش الداخلي

يؤكد الكتاب أن الرياضة الحديثة مرتبطة تاريخيًا بتطور الرأسمالية، حيث تحوّلت من نشاط اجتماعي إلى قطاع اقتصادي-إعلامي-رمزي. لكن في حالة المغرب، لا يمكن فصل هذا التحول عن طبيعة الاقتصاد السائد: اقتصاد ريعي-كومبرادوري، تابع للمراكز الإمبريالية، يعجز عن توفير شروط إعادة الإنتاج الاجتماعي للطبقات الشعبية. كما يشير جان جاك بوزونيه في كتابه « Sport et société »، صبح الرياضة في هذا السياق أداة لـ«تسويق الأمة» وتسليع هويتها.

في »هذا الإطار، لا تُنظَّم التظاهرات الرياضية الكبرى من أجل «التنمية» أو «إشعاع البلاد، بل من أجل:

– ضخ المال العمومي في مشاريع تخدم أقلية من المقاولين المرتبطين بالسلطة؛

– البحث عن شرعية رمزية بديلة في ظل تآكل الشرعية الاجتماعية؛

· –تقديم صورة مُلمَّعة للخارج، خصوصًا للشركاء الإمبرياليين، كجزء من دبلوماسية الصورة التي تستثمر فيها النخب الحاكمة.

هنا تلتقي أطروحة Sport et argent مع التحليل الماركسي: الرياضة تتحول إلى قناة لتحويل الفائض الاجتماعي من جيوب الكادحين إلى أرباح خاصة، تحت غطاء «المصلحة الوطنية». وهذا ما يفسّر الاستثمار الضخم في البنى التحتية الرياضية بينما تتراجع ميزانيات الصحة والتعليم والشغل.

ثانيًا- كأس أفريقيا كآلية لإعادة توزيع الفائض لصالح الكتلة الطبقية الحاكمة، اقتصاد النهب المنظم

إن الملاعب، الطرق، البنيات السياحية، والتجهيزات المرتبطة بكأس أفريقيا لم تموَّل من فراغ، بل من المال العمومي، أي من فائض عمل الجماهير الشعبية. غير أن هذا الفائض لا يعود إلى هذه الجماهير في شكل خدمات اجتماعية، بل يُعاد تدويره داخل نفس الدوائر:

· شركات كبرى مرتبطة بالمخزن؛

· شبكات زبونية محلية؛

· فاعلين ماليين يستفيدون من القروض والصفقات، كما يكشف تحليل دائرة توزيع الثروة في الاقتصاد الريعي.

الكتاب يقرّ بوجود «اقتصاد رياضي»، لكنه لا يسمّي الأشياء بأسمائها: إنه اقتصاد نهب منظم، تُستخدم فيه الرياضة كوسيط إيديولوجي لتبرير تحويل الثروة الاجتماعية. بل إن الأموال التي كان من الممكن أن توجه لتمويل مشاريع تنموية حقيقية، تحوّلت إلى استثمارات في «الفرجة» المؤقتة، تاركة وراءها مدينا عامًا متضخمًا وأزمة اجتماعية متعمقة.

ثالثًا: قمع احتجاجات الشباب كشرط لنجاح االفرة، إسكات الأصوات قبل رفع الأعلام

خلال الفترة التي سبقت البطولة، شهد المغرب تصاعد احتجاجات شبابية واسعة، عبّرت عن انسداد الأفق الاجتماعي، البطالة، غلاء المعيشة، وتفكك المدرسة العمومية. هذا الجيل، الذي يسمّى إعلاميًا «جيل Z »، ليس ظاهرة ثقافية، بل نتاج مباشر لأزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي في الرأسمالية التابعة لكن بدل معالجة جذور الأزمة، جرى:

قمع الاحتجاجات عبر تدخلات أمنية عنيفة؛

· اعتقال نشطاء وتقديمهم إلى محاكمات سريعة؛

· تحويل المطالب الاجتماعية إلى «تهديد أمني» يُنظر له إعلاميًا كمحاولة ل«تشويه صورة المغرب»وهنا تتجلى إحدى وظائف الرياضة كما يلمّح إليها الكتاب ويطورها بوسييلو: خلق لحظة إجماع زائف تُجمَّد خلالها الصراعات الطبقية مؤقتًا. فالفرجة الرياضية لا تنجح إلا إذا سُكتت الأصوات المزعجة، وتحوّل الغضب الاجتماعي إلى حماسة كروية موجهة. وهكذا، تُستغل العاطفة الوطنية لتحييد المطالب الاقتصادية، في لعبة إيديولوجية بالغة التعقيد.

رابعًا: الإعلام الرياضي كجهاز إيديولوجي للدولة، بين تغييب الاحتجاجات وتضخيم النجاح الزائف

يخصّص الكتاب حيّزًا مهمًا لعلاقة الرياضة بالإعلام، لكنه لا يذهب إلى حد توصيف الإعلام كـ جهاز إيديولوجي للدولة بالمعنى الألتوسيري. في الحالة المغربية، لعب الإعلام دورًا حاسمًا في:

· تغييب الاحتجاجات أو تقديمها كأعمال شغب معزولة؛

· تضخيم «النجاح التنظيمي» وربطه ب»عبقرية القيادة»؛

· تحويل أي نقد إلى «التشويش على صورة الوطن» ، في خطاب يخلط بين الانتماء الوطني والولاء للنظام.

لم يكن الهدف إخبار الجماهير، بل توجيه وعيها، وربط الانتماء الوطني بدعم الحدث، لا بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية. وهكذا، يتحول الإعلام الرياضي إلى ما يشبه «آلة صناعة الموافقة»، حيث تُستبدل التحليلات النقدية بالروايات الرسمية، وتُختزل القضايا المعقدة في شعارات جوفاء.

خامسًا: الصراعات الجماهيرية والعنصرية كآلية تفتيت للوعي الطبقي، من الاستقطاب الجماهيري إلى الخطاب العنصري

خلال البطولة وبعدها، جرى تضخيم بعض الصدامات بين جماهير دول إفريقية، وتحوّل فوز السنغال باللقب إلى مناسبة لظهور خطاب عنصري مقيت على وسائل التواصل الاجتماعي، هاجم اللاعبين بسبب لون بشرتهم. هذه الظواهر لا يمكن فصلها عن السياق الطبقي العام، بل هي جزء من إستراتيجية تفتيتية متعمدة.

فحين يعجز النظام عن تقديم أفق اجتماعي حقيقي للشباب؛ أو احتواء الغضب عبر إصلاحات هيكلية؛يلجأ إلى تفتيت الوعي الطبقي الناشئ؛آمرة عبر الجهوية والإثنية؛ ؛مرة عبر القومية الضيقة؛ومرة عبر العنصرية والتمييز بين «الأفارقة السود» و«المغاربة العرب»، هنا تقاطع الرياضة مع أخطر وظائفها الإيديولوجية، كما يوضح بوسييلو في تحليله للسوسيولوجيا الثقافية: تحويل الصراع من صراع طبقي – بين من يملكون ومن لا يملكون- إلى صراعات وهمية بين المضطهدين أنفسهم. فبدل أن يتحد الفقراء في المغرب مع فقراء السنغال ضد نظام الاستغلال العالمي، يُدفعون إلى العداء على أساس لون البشرة أو الانتماء الجغرافي.

سادسًا: من كأس أفريقيا إلى مونديال 2030 ، استمرارية نفس الاختيارات الرياضة كوجه رياضي للإمبريالية

التحضير لكأس العالم 2030 لا يمثل قطيعة مع ما سبق، بل تعميقًا لنفس النموذج: نفس منطق التبذير في مشاريع ضخمة تخدم النخب؛نفس تجاهل المطالب الاجتماعية للأحياء الشعبية؛ نفس الرهان على التلميع الخارجي على حساب التنمية الداخلية.

وإذا كان كتاب Sport et société يتحدث عن «الرياضة والعولمة»، فإن العولمة هنا ليست سوى الوجه الرياضي للإمبريالية، حيث تُدمَج بلدان الجنوب في السوق العالمية كفضاءات استهلاك وفرجة، لا كمنتجين للثروة والقرار. فالمغرب، كدولة تابعة، يُتوقع منه أن يوفر الملاعب والجماهير والاستقرار الأمني، بينما تذهب العوائد الاقتصادية الحقيقية إلى الشركات متعددة الجنسيات والشبكات الدولية.

لا رياضة شعبية داخل نظام طبقي تابعي– نحو نموذج تحرري بديل

إن تنظيم كأس أفريقيا بالمغرب لم يكن حدثا رياضيًا بريئًا، بل لحظة مكثفة لتجلي تناقضات الرأسمالية التابعة:تبذير في مقابل فقر؛ فرجة في مقابل قمع؛ وطنية زائفة في مقابل تفكك اجتماعي.ومن منظور ماركسي-لينيني واضح، لا يمكن الحديث عن «رياضة في خدمة الشعب» دونقطيعة مع اقتصاد الريع والتبعية؛تفكيك الأجهزة الإيديولوجية المهيمنة، بدءًا بالإعلام الموجه. وربط كل سياسة رياضية بمشروع تحرري ديمقراطي شعبي، يعيد توجيه الثروة نحو التعليم والصحة والشغل. فإما أن تكون الرياضة أداة لتحرير الإنسان، تعزز التضامن الطبقي والتقارب بين الشعوب، وتوظف الموارد لخدمة الأغلبية، أو ستبقى—كما هي اليوم—وسيلة لتخديره، وإعادة إنتاج التبعية، وتحويل الغضب الاجتماعي إلى صراعات وهمية. الخيار بين الرياضة كأداة تحرير أو كأداة هيمنة، هو في العمق خيار بين نظام يخدم الشعب ونظام يخدم النخب.

عالم يُعاد رسمه بالنار

عصام اليعاني (*)

لم يعد العالم يُدار بالقانون الدولي الذي ساد إدارة العلاقات بين الدول وحل النزاعات بينها، ولم تعد تُحسم النزاعات بالمواثيق الدولية المعترف بها، ولا تُصان سيادة الدول عبر الأمم المتحدة. ما نشهده اليوم هو عودة صريحة إلى منطق الغلبة والقوة: من يملك القوة يفرض الواقع، ومن يعترض يُسحق أو يُحاصر أو تُشن الحرب ضده. العالم برمته يعيش أزمة في النظام الدولي، بل انهياره العملي، وبات أكثر وضوحًا مع وصول ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية.

الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني وروسيا والصين والمملكة العربية السعودية رغم اختلاف مواقعها وخطاباتها ودوافع كلّ منها، تشترك في سلوك جوهري واحد: فرض الوقائع بالقوة ثم البحث عن تشريعها لاحقًا، بعد إضعاف أو الانتصار على الطرف الأضعف عبر اتفاقات تُفرض على الدول الضعيفة.

الولايات المتحدة هي الخطر الأكبر على أي ادعاء بوجود «نظام قائم على القواعد»، وهذا ما عبّر عنه الكثير من الزعماء والخبراء في منتدى دافوس الأسبوع الماضي، لا لأنها تستخدم القوة فحسب، بل لأنها تحتكر تعريف الشرعية. فالرئيس الأمريكي يعتبر أن جزيرة غرينلاند يجب أن تكون ضمن السيادة الأمريكية دون أن يقدم أي تبرير قانوني للاستيلاء على هذه الجزيرة، وتبريره الوحيد أنه يستطيع ضمها بالقوة إذا لم توافق الدانمارك على التخلي عنها لصالح أطماعه، مكررًا ما فعله بالاعتداء على سيادة فنزويلا وخطف رئيسها الشرعي مادورو لأنه رفض طلب ترامب بالتنازل عن رئاسته للدولة.

وتم إخضاع الحكومة الفنزويلية لمصالحه أو مصالح الولايات المتحدة بالقوة والتهديد. ويعمل على تكرار التجربة ضد إيران ونظامها، بدعوته للسيد الخامنئي بالتخلي عن موقعه، ويلوح ويهدد علنًا بالحرب ضد إيران تحت عناوين الردع ومنع الانتشار النووي. لكن جوهر التهديد لا يتعلق بسلاح نووي لم يُنتج، بل بكسر إرادة دولة ترفض الخضوع الكامل. التهديد بالحرب هنا أداة سياسية لإعادة ضبط ميزان القوة والقوى في المنطقة، بالتوازي مع حماية «إسرائيل» ومنحها حصانة مطلقة. وما يُلوَّح به ضد إيران من حرب يصدر عن المنطق ذاته: كسر الإرادة من خلال فرض شروط التفاوض قبل كسر السلاح.

المطلوب ليس أمنًا ولا استقرارًا، بل إخضاع المنطقة وإعادة ترتيبها وفق ميزان قوة واحد، لا مكان فيه للاعتراض. الأمثلة على السلوك الأمريكي كثيرة، والمثير للسخرية أنه يضرب بعرض الحائط كل المواثيق الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة، وبذات الوقت يلجأ إليها عندما يريد تمرير قرار لمصلحته، مثلما حصل حين قدم لمجلس الأمن مبادرته المكونة من عشرين بندًا المتعلقة بـ «إنهاء النزاع في غزة وتشكيل مجلس سلام عالمي»، أو عند تمرير قرارات تتعلق بالعقوبات الدولية ضد إيران وروسيا، معتمدًا في كل هذا على فائض القوة. والأمر ذاته يحصل باعتراضه على تكليف المالكي لرئاسة الوزارة في العرق، إضافة الى تسهيل عودة مقاتلي داعش إلى العراق لتوظيفها لاحقا في تعميق عدم الاستقرار في العراق.

الكيان الصهيوني يُمثل الحالة الأكثر فجاجة في هذا العالم الجديد. القوة بالنسبة للكيان ليست وسيلة، بل عقيدة. في فلسطين، تُعاد صياغة الجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ بالقصف، والاستيطان، والحصار. غزة تُباد، والضفة الغربية تُنتهك يوميًا سواء من خلال بناء المستوطنات المخالفة لكل القرارات الدولية، أو من خلال زيادة الإجراءات القمعية والاعتقالات واعتداء المستوطنين، ضاربة بعرض الحائط قرارات الأمم المتحدة والأعراف والمواثيق الدولية وقرارات محكمة العدل والمحكمة الجنائية. ما يُمارس على غزة من إبادة، تُنفذ تحت مظلة دولية صامتة، ما يجعل الجريمة جزءًا من النظام الجديد لا خرقًا له. ويعتمد الكيان الصهيوني على الولايات المتحدة التي تمنحه الغطاء السياسي والدعم العسكري وإعفائه من الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية.

> الكيان الصهيوني يُمثل الحالة الأكثر فجاجة في هذا العالم الجديد. القوة بالنسبة للكيان ليست وسيلة، بل عقيدة. في فلسطين، تُعاد صياغة الجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ بالقصف، والاستيطان، والحصار. غزة تُباد، والضفة الغربية تُنتهك يوميًا سواء من خلال بناء المستوطنات المخالفة لكل القرارات الدولية

أما في الحالة الروسية، وبغض النظر عن الدوافع، فروسيا تتحدى أوروبا الغربية عبر تغيير الحدود مع أوكرانيا بالقوة متجاوزة كل القرارات والمواثيق الدولية، غير عابئة بالعقوبات، لأنها أدركت حقيقة باتت مكشوفة: القانون الدولي لا يحمي إلا من تحميه القوة. وبهذا يتشابه المنطق الروسي والامريكي و الصهيوني فيما يتعلق بأهمية القوة لتجاوز كل المواثيق والقوانين الدولية.

أما بالنسبة للصين، فإنها تعتبر الحسم في مسألة سيادتها على تايوان مسألة وقت لا أكثر. فإن حصلت الحرب بشأن تايوان، ستشارك فيها الولايات المتحدة ليس دفاعًا عن سيادة تايوان ولا عن الديمقراطية أو اقتصاد السوق الحر، بل ستكون مشاركتها لحسم مسألة احتكار القوة العالمي.

وفي المنطقة العربية، التي لم تعد منطقة أزمات، بل منطقة تجارب مفتوحة. ف سوريا تحتل أراضيها ويتم إخضاعها بالقوة لاتفاقية أمنية بإملاءات «العدو القوي»، ومهددة بالتقسيم أو على الأقل بإخضاع الحكومة الحالية لنفوذ عدد من الدول الإقليمية بإدارة أمريكية، وقوة كل دولة تحدد منطقة ومساحة نفوذها السياسي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد راقبنا تأثير القوة الذي مارسته ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وحلفائها في جنوب اليمن، وما حصل قبل ذلك خلال حربها ضد اليمن والتي انتهت بتقسيم فعلي لليمن إلى كيانين ونشاهد التهديد من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد أنصار الله في الشمال اليمني، كما شاهدنا غارات تلك الدول على المرافق المدنية والبنى التحتية دون أي رادع دولي.

وفي لبنان، بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار والقرار 1701، قام الكيان الصهيوني بأكثر من ثلاثة آلاف خرق للاتفاقية، وآستمر في قصف المناطق المدنية والاغتيالات والغارات التي تستهدف بنية تحتية وأهدافًا مدنية. وبالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار، تقوم تلك الدول بكل هذا السلوك باسم «الاستقرار».

أي استقرار هذا الذي يُبنى على المقابر، وتُدار فيه السياسة بقذائف المدافع وغارات الطائرات؟

هذا ليس عالمًا جديدًا، بل عالمًا عاريًا من الأقنعة. لم تعد القوى الكبرى بحاجة إلى تبرير أفعالها، ولا تشعر بالحرج وهي تدوس القانون الدولي. في هذا العالم، لا يُقاس الحق بالعدالة، بل بالقدرة على الصمود والرد.

ومن لا يفهم ذلك اليوم، سيفهمه غدًا... لكن بعد فوات الأوان.

عن بوابة الهدف
(*) كاتب وناشط سياسي فلسطيني عضو الجبهة الشعبية مقيم بكندا ...

سياط ...

نور عمراني

انكز صمت الماء
كي يتكلم النهر ...
ها صخرة
تستجير بنبض قلبي
وانا فارغ كليا من صراخ الريح
وتحملني الوردة ذنبها
رغم ان كفي بريئة
الا من اقترآف زلة الشعر
على سرير ليل لاينام ...
...
...

هكذا عاتبني النهر
الحصيف الفصيح في وجومه
وانا امشي الهوينا عابرا حزنا مبهما
من سلا للرباط ...
...
ايها الماء القلق المتافف
المتبرم
كفى لوما
كفى سخطا
كفى ما ينزل على ظهري من قصيدك
واليك
من اقسى سياط ...

سمفونية المطر

عبد اللطيف صردي

تمطر الآن وربما اليوم بكامله
لن يأتي بائع التبغ الرخيص
لايلوح في الأفق بائع الجرائد المفروشة
يختفي شبح الشيخ صاحب الروايات قرب منارة الساحل الصخري
لا يلعب الشطار الرند في زوايا السوق القذر
لا ينام المشرد على الورق المقوى في قبو العمارة الكريه
تبتلع الأرض المسخ ماسح الأحذية الأحذب اللعين
لا يغادر الحواة غرفته البئيسة .لاتبارح الثعابين صنادقها
لاتعرض طفلة الورد باقتها اليانعة في حديقة العشاق البسطاء

يقول الحالم المحب :سقف بيتي حجر وحديد وحنين بلوري
سأنزوي ليلا قرب المدفئة أنتشي بنارها لأخط ديباجة طويلة في وصف قوامها وجيدها وظفيرتها
وينشر المتيم صور حبيبته يسقيها بعطرها كقارئة الفنجان فتغدو كالدمى البرونزية وان تلبستها روح عاتبها عن الهجر
يشتهي الخطيب علكا أو قبلة عابرة في قاعة السينما او حافلات مميتة كما كان غرا ولغزا وغوا وزير نساء وغزير شعر كزغرودة جامحة جانحة
ويدلف الزعيم البيروقراطي الاريسطوقراطي الخان المتائلئ النجوم بسيجاره الضخم يكرع نبيذا أحمر كشفاه عاملات مربى الكرز الموسمي
ومافتئت حبات المطر تغازل زجاج المقطورة فغفوت الى أن أيقظني صوت الجابي الأجش وبسط يده لينتشلني من سباتي وهذياني
ولا زلت لم اشف من قرفي للمفتشين المحتالين والمختالين يأتون الفرعيات من غير أبوابها حين تمطر السماء ويوحل بلاط الفصل
الليل أرخى بسدوله ولازالت تمطر في حضرة الغياب لمولاتي المقرف
تقول سيدة في الغد ماذا سيلبس اولادي اذا طالت نهارات شتوية وحجبت جحافل الظلام خيوط الشمس.

الخاطئ والمخطئ

نورالدين موعابيد

نقرأ في المأثورات أنك إذا هممت بإرواء غليلك، فإنه حري بك أن تشرب مما تشرب الخيول لأنها ذات كبرياء وأنفة، بل إنها ما سميت كذلك إلا لكثرة خيلائها، نحو ما ذكر الأصمعيُّ.. أما الشاعر بشار فقد أنشد:

«إذا أنت لم تشرب مرارا على القذى
ظمئت وأيُّ الناس تصفو مشاربه ؟!»

وهو إذ يقول ما يقول، متخم بالنسبية في تقويمه السلوكات البشرية، مؤمن حتى الصبغيات بأن الكمال رابعُ المستحيلات، لا يحققه الإنسان، كائنة ما كانت كفاياته، ومهما جرب وعاود الكرة، غير ما مرة. ولا يملك بشار نفسُهُ سوى أن يستفهم استفهاما إنكاريا:

«ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلّها
كفى المرء نبلا أن تعد معائبُه ؟! «

ومن المؤسف، المخجل أن اَلتخطئة غالبا ما تتحول إلى تجريم وتخوين يدينان الرأي الذي يتمرد على ما تحوكه الطبقات السائدة من دسائس ضد المتمردين والثائرين، معبئة ما أوتيت من آليات داخلية/خارجية (توظيف «نظرية» المؤامرة).. فهل نستأنس معا، عزيزي القارئ، ببعض مصاد خطإ المخطئ؟

×في بعض مصادر خطإ المخطئ: واضحٌ من هذا العنوان الفرع أننا لن نحاول الإحاطة بتلك المصادر جميعها، إلاّ أن ما ًلا يدرك كله، لا يترك جله، فلا تثريب ولا حوب (بفتح الباءيْن) إن نحن اعتمدنا الإيجاز.

1. «التسرع آفة العلم»: هذه قاعدة ديكارتية لا مناص منها في أيّ تفكير، ولذلك فإن خرقها غير محمود المترتبات، من قبيل قصور النفس، والاكتفاء بشح المعطيات والبيانات، وتغييب تحيين المعارف l'actualisation des savoirs..
2. لا جدلية الكم والكيف: تعلمنا المادية الجدلية أن الكم لا يجدي فتيلا ما لم يتحول إلى كيف، فأنى للباحث المستعجل هذا التحويل، وهو زاهد البضاعة، لا حول له ولا قوة في مواكبة تعدد الاختصاصات وتداخلها؟!..
3. الذهنية المغلقة (بفتح اللام وتشديدها): وهي ما يسميه أدونيس: «التفكير الواحديّ»، المتشرنق حول الذات المرضية (بفتح الراء)، ومن ثمة فهو تحكميّ، عقديّ، دراميّ Le dogmatique dramatique، يصادر الإنصات البيداغوجيّ الناقد..
4. تغييب التقويم المحايث، الذي يزامن مراحل بناء الفكر بقضها وقضيضها، فلا تفوته شاردة أوواردة، وبما أنّ هذا التغييب قد يضرب في التفكير بسهم، فإن هامش الخطإ يتسع ويتواتر..
5. ضمور الحذر الإبستيميّ: اواحتشامه، والإبستيمية في أبسط معانيها هي القواعد العلمية الخاصة بمرحلة زمنية معينة، التي تقي الباحث الخطل (الطاء قبل اللام)، وتعصمه من الوقوع في الزلل، نحو ما يقول القدامى..
6. بخس قيمة التمحيص والمراجعة: نادرا ما يراجع صاحب الرأي ما يتخذه من مواقف بناء على تصوراته، والأحجى هو تثمينها، قبل الحسم والقطع. وأعف عن ترداد ما كتبته بخصوص أهمية «الرأي» في مقال نُشر سابقا..

بيّن أن هذه السطور لم تحتف بمصادر الخطإ كما تحددها البيداغوجيا الحديثة، ولا هي احتفلت بمصادر الخطإ في مقاييس البحث العلميّ، لأن الحيز غير مسعف لاسيما المصادر الأخيرة، أما بيداغوجيا الخطإ فقد تضخم حديثنا عنها في الأيام الخوالي، حين مارسنا الإشراف التربويّ الثانويّ طوال ربع قرن..

×ما العمل؟: يمكن تحويل العوامل المضادة (المعاكسة) السابقة، إلى عوامل مساعدة تفعّل الأنشطة البشرية الإبداعية القمينة بإنصاف الإنسان، فإذا هو ممتع، مقنع في آن، حسبه أن يصر على استقصاء دروب الاستثنائية.. فلا يقول ما قال نص دينيّ:(قد وهن العظم مني واشتعل الرأسُ شيبا.)، لأن التجربة السوفياتية السابقة كانت تشترط في رئيس الاتحاد السوفياتيّ أن يكون كهلا يتجاوز العقد السادس، أو السابع، عدا آخر رؤساء الاتحاد، «غرباتشوف»، الذي أجهز على منجزات الثورة البلشفية المظفرة، وانتهى منبوذا بعد أن خذله الغرب، فسحقا لهما معا (هو والغرب)!.

والواقع أن أسوأ خطإ يمكن أن يُرتكب هو النذالة، نحو ما يعرفه التاريخ المعاصر بخصوص ما يُدبّر ضد الفلسطينيين من إبادة جماعية، وتطهير عرقيّ وتجويع ممنهج، ولاسيما تلك النذالة التي تقودها «الدول» «العربية» اللقيطة.

يقول هاشم شفيق شاعرا:

«إنهم عينوا الرعب في الشرفات
إنهم دربوا المخبرين على الشبهات
إنهم يمنعون الأمان ويفتتنون بهذي المجازر
وقال:
تهيّأ لمجزرة قادمه «.

ويقول ناثرا، في استجواب نشرته الشبكة العنكبوتية، قبل أكثر من سنة (23 فبراير 2024): (لم ير الزمنُ المعاصر تراجيدية ماثلة ومصوّرة مثلما حدث ويحدث في غزة، إنها النازية تخلع لباسها على الفكر الصهيونيّ وعقله الذي تدرب على النوايا الهتلرية والموسولينية، دمار تاريخيّ لا يوصف حتى في الحروب العالمية، والمأساة كبرى ولا يمكن مقارنتها بأية حرب قد مرت، من حروب العالم، بسبب النكوص العربيّ والخذلان الواضح من لدنهم.. الزمن العربيّ زمن نذل، مهادن، ومتعاون مع القتلة الصهيونيين بتمرير مصالح إسرائيل في المنطقة وتبريرها وتسييرها..). وبعد أن اعتبر نيكاراغوا وجنوب إفريقيا وإسبانيا دولا عربية لما اتخذته من مواقف تناصر أم القضايا: القضية الفلسطينية، اعترف بأن تلك الدويلات «العربية» لا تعدو كونها محميات صهيونية تحافظ على مختلف مصالح الكيان الصهيونيّ، إلا أنها ستندحر وستخسأ (بفتح السين الأخيرة) لا محالة.

سعاد براهمة:

التشريعات المخزنية تجسد حدود استقلالية المؤسسات وتوظيفها لخدمة الاستبداد وضرب الحقوق وخنق الحريات

نستضيف في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه لتواتر سن قوانين تشريعة تستهدف الحقوق والحريات، الرفيقة سعاد براهمة المحامية بهئة السطات والرئيسة الحالية للجمعية المغربية لحقوق الانسان

■ يشهد المغرب في الفترة الأخيرة تمرير مجموعة من القوانين الرجعية والتراجعية والتي تستهدف الحقوق والحريات، إلى ماذا يمكن ايعاز ذلك؟؟

● **لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم التراجع الخطير الذي يشهده المغرب في منظومة الحقوق والحريات خلال العقد الأخير، إلا بوضعه في سياقه الطبيعي: طبيعة النظام السياسي القائم. هذا النظام الذي ظل وفياً لمنطقه «المخزني» التاريخي المرتكز على تركيز السلطة والثروة، مع إعادة إنتاج أدوات التحكم بصيغ قانونية ومؤسساتية عصرية. فبعد تلك «الفسحة» القصيرة التي سُوقت كإصلاحات إبان حراك 20 فبراير، سرعان ما استعاد المخزن زمام المبادرة، منتقلا من مرحلة تدبير الاحتجاج إلى تفكيكه، ومن محاولة احتواء المطالب إلى صريح تجريمها.**

ففي هذا المشهد، لم تعد المؤسسة التشريعية ذلك الفضاء المفترض للنقاش الديمقراطي أو صدى للإرادة الشعبية، ولو صوريا، بل أضحت مجرد أداة وظيفية لتقنين الاستبداد. حيث يتم سن قوانين تفرغ الحقوق من جوهرها وتشرعن التضييق، لتمنح السياسات القمعية «صكا» قانونيا.

إن التغول الاستبدادي اليوم لم يعد يكتفي بالمقاربة الأمنية القمعية، بل صار أكثر «نعومة» ولؤما عبر التشريع؛ بمعنى تحويل القمع إلى نصوص قانونية تُمرر تحت يافطات براقة كـ «إصلاح منظومة العدالة « و»التنظيم»...

ويجد هذا المنحى تفسيره المباشر في غياب فصل حقيقي للسلط، وهيمنة السلطة التنفيذية المخزنية المطلقة على التشريع، وسط برلمان ضعيف التمثيلية نتاج قوانين انتخابية فُصلت بدقة على مقاس التحكم والظبط، ومشهد حزبي متحكم فيه، «مدجن» تماما، عاجز عن ممارسة أي دور رقابي حقيقي. وهذا ما يحول الحديث عن «استقلالية البرلمان» إلى مجرد وهم سياسي، بينما الحقيقة أن التشريعات تدار من فوق وتبصم عليها أغلبية ميكانيكية مفبركة.

■ ما هي أهم مظاهر تراجعية التشريعات وضرب الحقوق وخنق الحريات؟

● **إن القوانين التي صودق عليها مؤخرا، والتي أشعلت فتيل الاحتجاج لدى الهيئات المهنية والنقابية والأحزاب اليسارية والقوى الحية والديمقراطية، ليست مجرد نصوص معزولة، بل هي حلقات متصلة في مسلسل «الردة الحقوقية» التي تستهدف حتى تلك المكتسبات البسيطة التي انتزعها الشعب المغربي بنضالاته المستميتة.**

× ففي قطاع الإعلام: يبرز القانون المنظم للمجلس الوطني للصحافة كنموذج صارخ لنزعة التحكم، حيث تم ضرب مبدأ التنظيم الذاتي المستقل، واستبداله بمؤسسة فاقدة للشرعية الديمقراطية، تملك صلاحيات «التأديب»، مما يحول الصحافة من سلطة رابعة إلى قطاع مروض ومراقب.

× وفي العمل البرلماني: يكرس القانون التنظيمي لمجلس النواب وتعديلاته إفراغ المؤسسة من مضمونها، عبر تقليص أدوار المعارضة وتقويض المبادرة التشريعية، ليتحول البرلمان إلى مجرد «غرفة تسجيل» لا تعكس نبض المجتمع.

× وفيم يتعلق بقانون المسطرة الجنائية: فإننا نلمس توجها خطيرا نحو تقليص ضمانات الحرية؛ حيث لازال يسجل تقليص واضح في تعزيز حضور المحامي أثناء الحراسة النظرية، مقابل توسيع صلاحيات النيابة العامة. هذا «التغول» للسلطة الاتهامية على حساب حقوق الدفاع ينسف مبدأ «توازن الخصوم» ويجعل المتهم، الطرف الأضعف، بلا حماية حقيقية، مما يهدد جوهر المحاكمة العادلة.

× وبخصوص قانون المسطرة المدنية فلعل أخطر المستجدات بها ،هي تلك التي أسست لنوع من «القضاء الطبقي» عبر وضع عوائق مالية تحرم الفقراء من حق التقاضي. فرفع رسوم الطعون استئنافا ونقضا، وفرض غرامات باهظة تحت ذريعة «التقاضي بسوء النية»، يحول القضاء إلى امتياز للأثرياء والشركات. إذ بات «مرتفق العدالة الفقير» اليوم أمام خيارين أحلاهما علقم؛ إما التنازل عن حقه خوفا من الغرامات، أو العجز عن متابعة درجات التقاضي، مما يحول العدالة من «خدمة عمومية» إلى «سلعة» تخضع لمنطق القدرة الشرائية.

× وأما مشروع قانون مهنة المحاماة: فخطورته تتجاوز حقوق المحامين،كما يراد التسويق له، بل لتمس أصل الحق في الدفاع . الا وهو التضييق على استقلالية وحصانة المحامي وضرب هيئاته ومؤسساته ليترك المواطن — لاسيما المنتمي للفئات الشعبية أو المعتقل بسبب رأيه وفضحه للفساد — وحيدا، أعزلا وعاريا أمام تعسف الدولة وأرباب العمل.

من منظور حقوقي، تصطدم هذه القوانين بجدار الالتزامات الدولية للمغرب ذات الصلة كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية... ومع ذلك، تمرر في ظل غياب تام للنقاش العمومي، وفي استهتار مفضوح بمبدأ الديمقراطية التشاركية.

■ كيف يمكن تقييم ردود الفعل وما المطلوب لمواجهة هذا الهجوم؟

● **لا يمكن إنكار حركية الرفض التي قادتها النقابات والهيئات المهنية والقوى الديمقراطية التقدمية، والتي تنوعت بين مسيرات وبلاغات وطعون. لكن القراءة النقدية الصريحة تفرض علينا الاعتراف بمحدودية تأثير هذه الاحتجاجات في وقف سيل هذه التشريعات ، وذلك لسببين أساسيين:**

× الاختلال الصارخ في موازين القوى لصالح المخزن: دولة تمتلك الآلة القمعية والتشريعية والإعلامية، مقابل حركات احتجاجية مشتتة وغالبا ما تغرق في مطالب اجتماعية أو «قطاعية» ضيقة.

× غياب التنسيق الدائم : فعدم الارتقاء بالمعارك من مستواها الاجتماعي أو المهني أو القطاعي الصرف إلى مستوى سياسي ديمقراطي شامل أضعف قوة الضغط.

ومع ذلك، لا يجب تبخيس هذه النضالات؛ فهي التي تفضح زيف خطاب «الإصلاح» وتؤكد أن الاستبداد لم ينجح في فرض الإجماع.

ولعل تجاوز هذه المحدودية، في اعتقادي الجازم، لا يمر إلا عبر ربط النضال الحقوقي بالسياسي، وبناء جبهة شعبية ديمقراطية توحد ضحايا السياسات المخزنية، وتربط الدفاع عن الحريات بالنضال من أجل الديمقراطية الحقيقية وسيادة الشعب.

إن المعركة ضد «التشريعات المخزنية» ليست قانونية تقنية فحسب، بل هي معركة سياسية بامتياز؛ معركة وعي وتنظيم ونفس طويل، ترفع شعارا واحدا: لا ديمقراطية بدون حريات، ولا حقوق بدون كسر منطق الاستبداد.

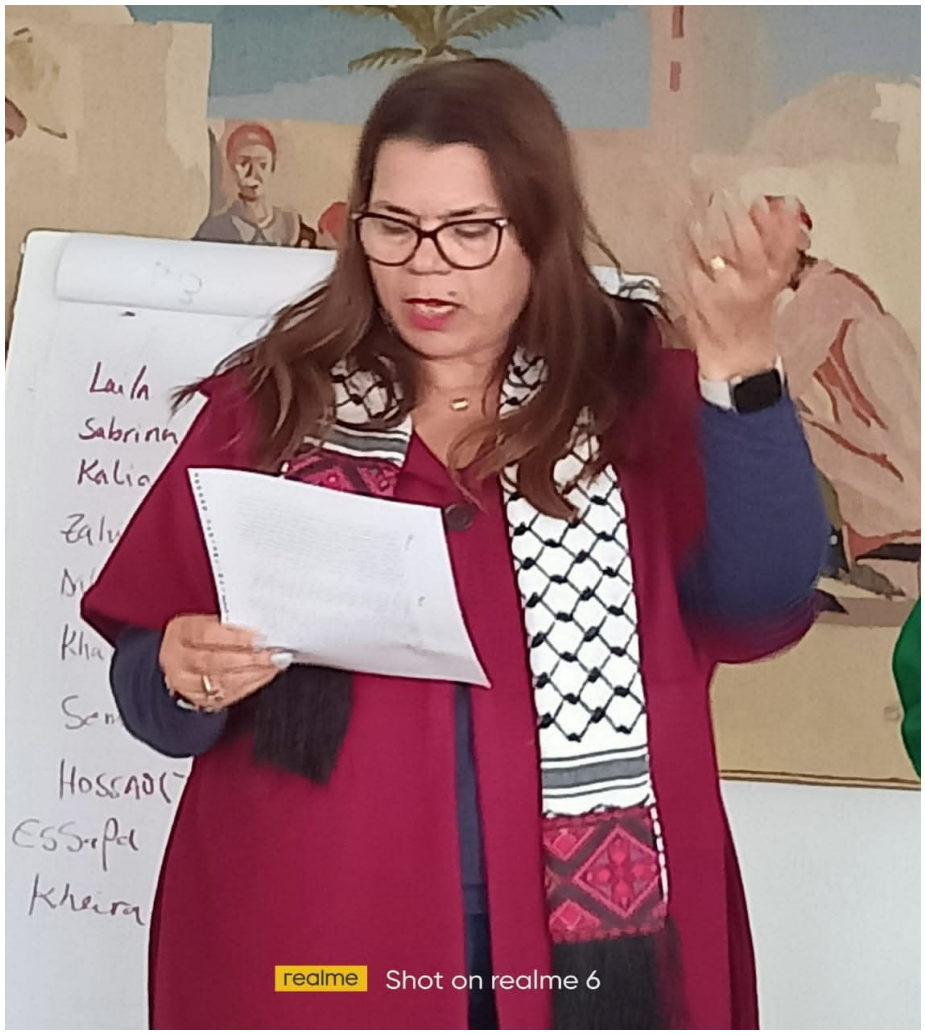

بيان للمكتب الجهوي لجهة الشمال/الريف

الأمطار الطوفانية تعري بنية الخراب وتفضح كذبة "العدالة المجالية"

تعيش ساكنة أقاليم ومدن وقرى جهة الشمال/الريف صدمة جماعية عميقة، لا بسبب "غضب الطبيعة" كما تحاول الدولة الترويج لها، بل نتيجة تراكم عقود من الإهمال الممنهج، والسياسات الطبقية، والتدبير الريعي الذي حول البنية التحتية إلى هياكل من ورق لا تصمد أمام أول اختبار حقيقي. لقد جاءت الأمطار الأخيرة لتكشف، دون رتوش، حقيقة ما يسمى زورا "التنمية المندمجة" و"العدالة المجالية"، ولتفضح حجم الكذب السياسي والمؤسساتي الذي يُمارس على ساكنة الجهة.

لقد غرقت مدن بالكامل كما هو الحال بالنسبة لمدينة القصر الكبير، وأخرى وضعت فيها حياة السكان على حافة الموت كما هو الحال بالنسبة لتطوان وشفشاون ونواحي الحسيمة، وخاصة بالمناطق الجبلية ودائرة كتامة، حيث العزلة، والانهيارات الأرضية، والتهديد الدائم للمنازل، وانقطاع الطرق، وتوقف الخدمات الأساسية. فالطرق الوطنية والجهوية تحولت إلى مصائد موت، وانقطاعات متكررة في الشبكة الطرقية، وسقوط أحجار ضخمة، وانجرافات للتربة، وحفر قاتلة تدمر ممتلكات المواطنين دون أي تدخل يذكر. وقرى ومداشر تعيش تحت حصار فعلي بسبب انقطاع الكهرباء، وصعوبة التنقل، وغياب أي حضور فعلي للدولة إلا في شكل بيانات مطمئنة فارغة من أي مضمون.

إن ما وقع ليس حادثا عرضيا ولا قدرا طبيعيا، بل نتيجة مباشرة لاختيارات سياسية واقتصادية جعلت من جهة الشمال/الريف خزانا انتخابيا ومجالا للاستنزاف، لا مجالا للعيش الكريم. فالمشاريع التي أنجزت، أو التي قدمت للرأي العام على أنها "إنجازات كبرى"، أثبتت هشاشتها البنيوية وافتقارها لأبسط معايير السلامة والاستدامة والقدرة على مواجهة الطوارئ. مشاريع بلا روح، وبلا رؤية، وبلا صيانة، وبلا احترام للخصوصيات الجغرافية والمناخية، لأنها في الأصل لم تنجز لخدمة الساكنة، بل لتغذية شبكات الريع ونهب المال العام.

وفي خضم هذه الكارثة، تقف المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية موقف العاجز والمتواطئ في آن واحد. عجز عن التدخل السريع والفعال، وتواطؤ عبر الاكتفاء بدور المتفرج، أو التسابق نحو تحرير محاضر وتقارير كاذبة لطمأنة "الدوائر العليا" بأن الوضع "تحت السيطرة"، بينما الواقع يكذب ذلك في كل شبر من الجهة. أي سيطرة هذه التي تترك المواطنين محاصرين، والقرى معزولة، والمنازل مهددة بالانهيار، والاقتصاد المحلي مشلولا؟

إن الطريق الجهوية الرابطة بين الحسيمة وطنجة مرورا بتطوان، والتي يفترض أن تكون شريانا حيويا للجهة، تحولت إلى رمز للفشل والإهمال. انقطاعات متكررة، وخطر دائم على الأرواح، وغياب الإصلاح، ولامبالاة مطلقة من الجهات المسؤولة. ونفس الوضع تعيشه عشرات الطرق الاقليمية والمسالك القروية التي لم تنجز أصلا لخدمة السكان، بل لملء دفاتر التحملات الوهمية والتقارير المنفوخة.

أما اقتصاديا، فالجهة تعيش وضعا كارثيا. حيث تعطلت الحركة، وتوقف التبادل، وتضرر الفلاحين والتجار والعمال الصغار، وتفاقمت الهشاشة الاجتماعية. جهة مقطوعة الأوصال، يدفع سكانها مرة أخرى لأداء ثمن سياسات لم يشاركوا في صنعها، ولا يستفيدون من نتائجها. وهنا يتأكد مرة أخرى أن ما يسمى "الجهوية" ليس سوى غطاء لتكريس الفوارق، وأن العدالة المجالية مجرد شعار أجوف يستعمل في الخطب الرسمية بينما الواقع يدار بمنطق المركز/الهامش، والغني/الفقير، والنافع/غير النافع.

إن ما نعيشه اليوم هو نتيجة غياب رؤية تنموية شعبية ديمقراطية، تقوم على التوزيع العادل للثروة، وعلى الاستثمار الحقيقي في البنية التحتية والخدمات العمومية، وفق حاجيات السكان الفعلية، لا وفق منطق الصفقات والامتيازات. سياسات تعتمد الريع، وتخدم أقلية ضيقة من المستفيدين، وتترك الأغلبية الساحقة تحت رحمة الكوارث، دون حماية، دون بدائل، ودون كرامة.

ويبقى السؤال الجوهري: أين اختفت تلك "النخب" التي تقتات على المال العمومي، وتستعرض المشاريع على الورق، وتغرق الفضاء العام بوعود انتخابوية كاذبة؟ لقد سقط القناع، وتعرت هذه النخب بنفس القدر الذي تعرّت به الطرق والمنشآت.

انكشف عجزها البنيوي، وتأكد أن ما تسميه تنمية ليس سوى تنمية لجيوبها، وأن قرارها السياسي مرتهن بالكامل لوزارة الداخلية، "الحزب الأكبر" فعليا في هذا البلد.

إن ما نشهده اليوم من استنفار للولاة والعمال، وزيارات ميدانية استعراضية، وخطاب "التحسيس" و"التفهم"، ليس سوى مسرحية بئيسة لتخدير الغضب الشعبي، وتعويض غياب الفعل السياسي الحقيقي. وعندما تقع الكوارث، ترمي المسؤولية على "الأمطار الطوفانية" التي "فاقت التوقعات"، وكأن الفقر والهشاشة والعزلة وانعدام البنية التحتية نزلت هي الأخرى من السماء.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، بجهة الشمال/الريف، يحمل الدولة بكامل أجهزتها، والسياسات العمومية المتبعة، والمسؤولين المنتخبين المتواطئين، المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع. ويؤكد أن مواجهة هذه الكوارث لن تتم بالبلاغات ولا بالوعود، بل بقطيعة جذرية مع منطق الريع، وبناء تنمية شعبية ديمقراطية، يكون فيها الإنسان وحقه في الحياة والكرامة في صلب كل السياسات.

وإذ نعلن تضامننا المطلق مع ساكنة الجهة، فإننا نؤكد أن هذه الكارثة ليست نهاية المطاف، بل محطة جديدة لتعميق الوعي، وتنظيم الغضب، وبناء ميزان قوى شعبي يفرض محاسبة حقيقية، وينتزع الحق في تنمية عادلة، لا صدقات موسمية ولا مسرحيات مؤقتة.

الكرامة لا تغرق... لكنها تُنتزع.

المكتب الجهوي : 29 يناير 2026

حدث الأسبوع

الأمن المائي بالمغرب بين تغول الاقطاع الفلاحي وسندان التقلبات المناخية..!

عزيز عقاوي

سبق وأن صرح أحد دهاقنة الاستعمار الفرنسي بالمغرب الماريشال ليوطي ، في عشرينيات القرن الماضي بما يلي : «Au Maroc، gouverner، c'est pleuvoir. »، أي أن « التحكم في مقاليد السلطة بالمغرب رهين بالأمطار" بناء على نفس المنطق الذي قسم المغرب الى « مغرب نافع ومغرب غير نافع ". واستمرارا على المنطق ذاته ، إرضاء الطبقات الريعية على حساب عموم الفلاحين الفقراء والكادحين، شرع النظام المخزني في سياسة بناء السدود بعد أن مكن خدامه الأوفياء من الأراضي الصالحة لزراعة على حساب الجماهير الواسعة من الفلاحين الذي حرموا من أراضيهم بكل الصيغ الممكنة ، وحتى غير القانونية كانتزاع الأراضي بقوة (أداروش بخنيفرة نموذجا)...

والملاحظ أن حتى هاته الساسية السدودية التي يتغنى بها المخزن ، ويعتبرها من انجازاته الكبرى والتاريخية ، هي لاترقى الى مستوى ما وصلت اليه بعض الدول العربية والافريقية .

توضح الأرقام أنه من مجموع 148 سدا بالمغرب ، 114 سدا لا تتجاوز سعته 50 مليون متر مكعب، مقابل أربعة سدود فقط تتجاوز حقينتها مليار متر مكعب، ويتعلق الأمر بسدود : (الوحدة ، بين الويدان ، المسيرة، وادريس الأول) ، بطاقة إجمالية تناهز 8.8 مليارات متر مكعب ، أي ما يفوق نصف السعة الوطنية المقدرة بـ17.2 مليار متر مكعب .

وإذا ما أجرينا مقارنة مع بعض الدول العربية ، يتجلى الفرق وضحا وكبيرا ، حيث تبلغ سعة السد العالي بمصر بمفرده 169 مليار متر مكعب، وسد الفرات بسوريا 14 مليارا، وسد الموصل بالعراق 11 مليارا، وسد مروي بالسودان 8 مليارات.

أما على المستوى الافريقي ، فسد كاريبا بزامبيا وزيمبابوي تبلغ سعته 185 مليار متر مكعب، وسد النهضة بإثيوبيا بـ74 مليارا.

إن المطلوب هو سياسات مائية ،وطنية ،شعبية ، عملا بشعار «الدولة الاجتماعية» الذي تتغنى بها الجهات الرسمية ، واعادة النظر في الاستراتيجية المائية بالمغرب عبر سن سياسات جديدة تأخذ بعين واقع الفلاحين الفقراء بالمغرب، وتمكينهم من سدود تلية barrages collinaires والتركيز على الزراعات المعاشية لضمان الأمن الغذائي بالمغرب، واستصلاح الأراضي وتوزيعها على صغار الفلاحين ، عوض الزراعات التسويقية، التي تستنزف الفرشة المائية ، وتهدد الأمن الغذائي للمغاربة ، ورهنه بتقلبات الاسواق العالمية ، وجشع المقاولات الفلاحية الكبرى العابرة للقارات .

لقد برهنت سنوات الجفاف التي مر منها المغرب، والسياسات الفلاحية المتبعة، ومنها المخطط المشؤوم المسمى « المخطط الأخضر » أن الطبقات المتحكمة والمنفذة لتعليمات الدوائر الامبريالية ، تقود البلاد الى الهاوية ، وتجعل مصير البلاد وجماهير شعبنا الكادحة على كف عفريت وأنه لا مناص من مقاومة شعبية للتصدي لهذه السايسات الطبقية العميلة وانقاذ البلاد من سكتة قلبية حقيقة .

ملوية العليا 29 يناير. 2026